منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين - الجولة العاشرة

تشرين الأول 2022

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

جدول المحتويات

المقدمة	4
منهجية المسح	5
خصائص المستجيبين	6
نتائج المسح	7
الملخص والاستنتاجات	36

1. المقدمة:

شهد العام 2021-2022 جهداً استثنائياً نحو تعزيز تنافسية الأردن، من خلال إطلاق ثلاث منظومات متوازية للتحديث السياسي والاقتصادي والإداري. وتشكل مسارات التحديث الثلاث خارطة طريق للعشر أعوام المقبلة، حيث تم وضع أهدافاً واضحة من خلال رؤية التحديث الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد الوطني تتمثل بخلق نحو مليون فرصة عمل حتى العام 2033 بواقع 100 ألف فرصة عمل سنوياً؛ وجذب استثمارات تصل الى نحو 41.4 مليار دينار، ورفع اجمالي الناتج المحلي الى 58 مليار دينار، ورفع معدلات النمو الاقتصادي السنوي الى 5.6% خلال السنوات العشر المقبلة.

ولتحقيق تلك الاهداف شكّل مجلس الوزراء لجان وزارية وفرق قطاعية لوضع برنامج تنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي خلال الأعوام 2023 - 2025، على أن تقوم هذه اللّجان بمهام متابعة عمل الفرق القطاعية وتوجيهها، ومراجعة مخرجات العمل، وإقرار قائمة المبادرات ذات الأولويَّة، والاحتياجات التمويلية.

إلى جانب ذلك، يعكف البرلمان الأردني حالياً على دراسة عدة مشاريع قوانين تتعلق بالبيئة الاستثمارية، في مقدمتها مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية الذي تم إقراره مؤخرا، ومشروعي قانون المنافسة وقانون الشركات؛ إضافة إلى قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم 15 لسنة 2022.

بناءً على هذه المعطيات، من الضروري تشكيل فهم أعمق للبيئة الاستثمارية في الأردن بهدف القيام بالإصلاحات اللازمة وصولاً إلى بيئة استثمارية محفزة ومستدامة.

وللمساهمة في تكوين هذا الفهم، يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بإجراء مسح دوري لثقة المستثمرين العاملين في الأردن، والذي يهدف إلى تقييم الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن من وجهة نظر المستثمر المحلي؛ كما يقوم المسح بسؤال المستثمرين عن مدى رضاهم حول الإجراءات التي قامت بها الحكومة لتحفيز استثمار القطاع الخاص. ويستعرض منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذا التقرير نتائج الجولة العاشرة من مسح ثقة المستثمرين، خلال شهري آب وأيلول من العام 2022.

2. منهجية المسح:

تعتمد منهجية المسح على جمع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم، ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة الزراعية، والتجارية، والصناعية، والخدمات. وقد بدأ تنفيذ هذا الاستطلاع بتاريخ 29 آب 2022 واستمر العمل فيه لغاية 7 أيلول 2022، بواقع 500 مقابلة مكتملة مع أصحاب وقادة الأعمال من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقد تم استخدام برنامج CSPro Software لترميز وإدخال البيانات، ومن ثم تدقيقها على مراحل ثلاثة: أثناء العمل، وبعد الانتهاء من الترميز، بالإضافة إلى التدقيق الإلكتروني بعد الانتهاء من إدخال البيانات. أخيراً تم تصنيف البيانات حسب المجموعات المطلوبة ومن ثم العمل على تحليلها الوصفي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتكون المسح من خمسة أقسام أساسية، حيث يغطي القسم الأول تقييم الحالة العامة في الأردن، أما القسم الثاني فيتضمن أسئلة حول البيئة الاستثمارية في الأردن، وقد تضمن القسم الثالث أسئلة حول تطورات بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية الاقتصادية، في حين يتضمن القسمين الرابع والخامس أسئلة حول رؤية التحديث الاقتصادي، وتحديث القطاع العام.

كما وتجدر الإشارة إلى أن أسئلة المسح جاءت مختلفة من أجل قياس مدى تفاؤل المستثمرين في الأردن حيال الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية، ولمعرفة نواياهم نحو توسيع الأعمال أو تقليصها. كما تم طرح أسئلة مفتوحة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك كله.

3. خصائص المستجيبين

شمل المسح 500 شركة من مختلف القطاعات، حيث ضم المسح شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم، وبالتعاون مع شركة نماء للدراسات الاستراتيجية وشركة كنز لتكنولوجيا المعلومات.

وقد شملت العينة التي تم إجراء مقابلات مكتملة مع مدراءها أو مالكيها، كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الأردن، بواقع 297 شركة خدمية من حجم العينة، و99 شركة صناعية، و73 شركة تجارية، إضافة إلى 31 شركة زراعية.

الجدول 1: توزيع عينة الشركات المشمولة في مسح ثقة المستثمر 2022 حسب القطاع

القطاع	حجم العينة	النسبة
خدمات	297	%59.4
صناعة	99	%19.8
تجارة	73	%14.6
زراعة	31	%6.2
المجموع	**500**	**%100**

وبالنسبة لأحجام هذه الشركات من حيث أعداد الموظفين العاملين فيها، فقد كانت أغلب الشركات المشمولة في العينة من الشركات الصغيرة التي توظف عشرة موظفين فأقل بنسبة (90%). في حين شملت العينة نسبة (8.6%) من الشركات التي توظف 11-50 موظفاً، ونسبة (1.4%) من الشركات التي توظف 51 موظفاً فأكثر من حجم العينة.

الجدول 2: توزيع عينة الشركات المشمولة في مسح ثقة المستثمر 2022 حسب حجم الشركة

حجم الشركة	حجم العينة	النسبة
10 فأقل	450	%90
11-50	43	%8.6
51 فأكثر	7	%1.4
المجموع	**500**	**%100**

إضافة إلى خصائص المستجيبين المشار إليها أعلاه، من الجدير ذكره بأن نسبة الاناث من المدراء أو المالكين الذين أجابوا على الاستبانة كانت (8.6%).

4. نتائج المسح

تقييم الحالة العامة في الأردن

في هذا المحور يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح تساؤلات حول تقييم المستثمرين للوضع الاقتصادي مقارنة بالجولات السابقة، وقياس مستوى تفاؤل المستثمرين حيال المستقبل.

تشير نتائج الموجة العاشرة لمسح ثقة المستثمرين في الأردن إلى زيادة **نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي خلال العام الحالي أفضل من العام السابق**؛ حيث ارتفعت هذه النسبة من 23.5% خلال الجولة السابقة إلى ما يقارب من 32% لهذه الجولة. وتعتبر هذه النسبة هي الأعلى مقارنة بالمسوحات الخمس الأخيرة. ورغم هذا التحسن، إلا أن النسبة الأعلى من الإجابات (48.8%) لازالت ترى بأن الوضع الحالي أسوء من العام السابق.

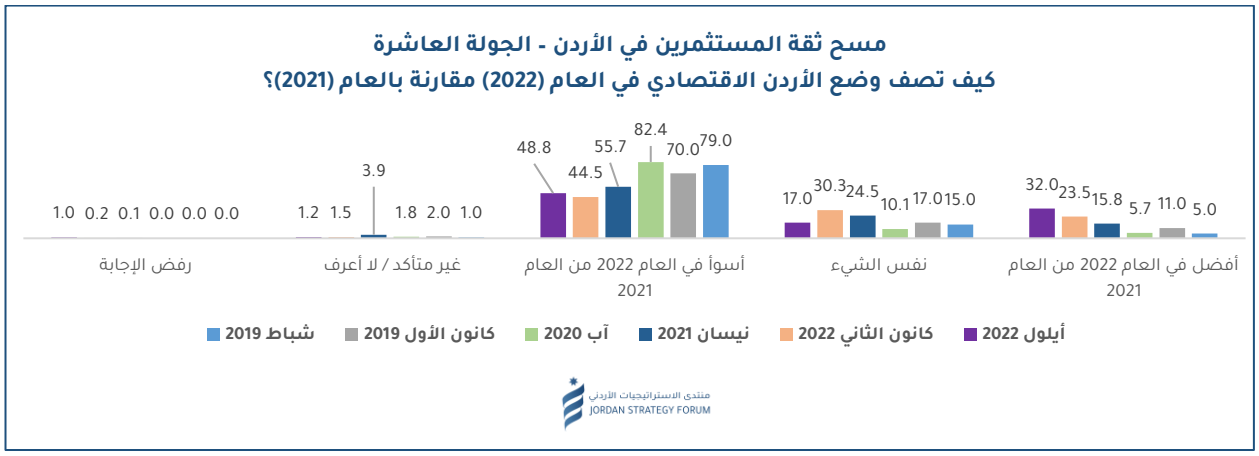

ولتقييم الوضع العام بشكل أشمل؛ قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين فيما إذا كانت الأمور تسير بالاتجاه الصحيح بحسب اعتقادهم. وقد أشارت النتائج إلى **ارتفاع نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأمور تسير بالشكل الصحيح بواقع 6 نقاط تقريباً** من حوالي 17.8% في المسح السابق إلى 23.4% في المسح الحالي، ومع ذلك تبقى هذه النسبة أقل من مسح آب 2020. كما لا زالت النسبة الأعلى من المستثمرين ترى بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ رغم انخفاضها بواقع 11 نقطة تقريباً.

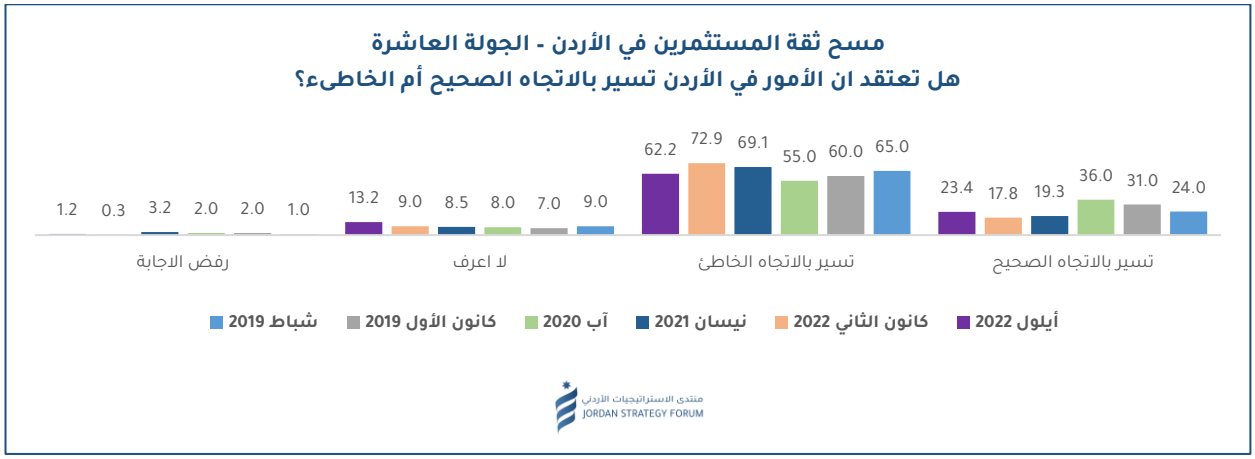

ولمعرفة **الدوافع وراء اعتقاد المستثمرين بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح** مع أن هذه النسبة تشكل أقل من 30% من المستجيبين، فقد أرجع ما يزيد عن 28% منهم ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية وتحسن بيئة الاستثمار والتجارة، كما أشار نحو 16.2% من المستثمرين بأن السبب في ذلك يعود إلى الأمن والأمان والاستقرار، فيما رأي 11.1% منهم بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح بسبب تحسن القرارات الحكومية واجراءاتها.

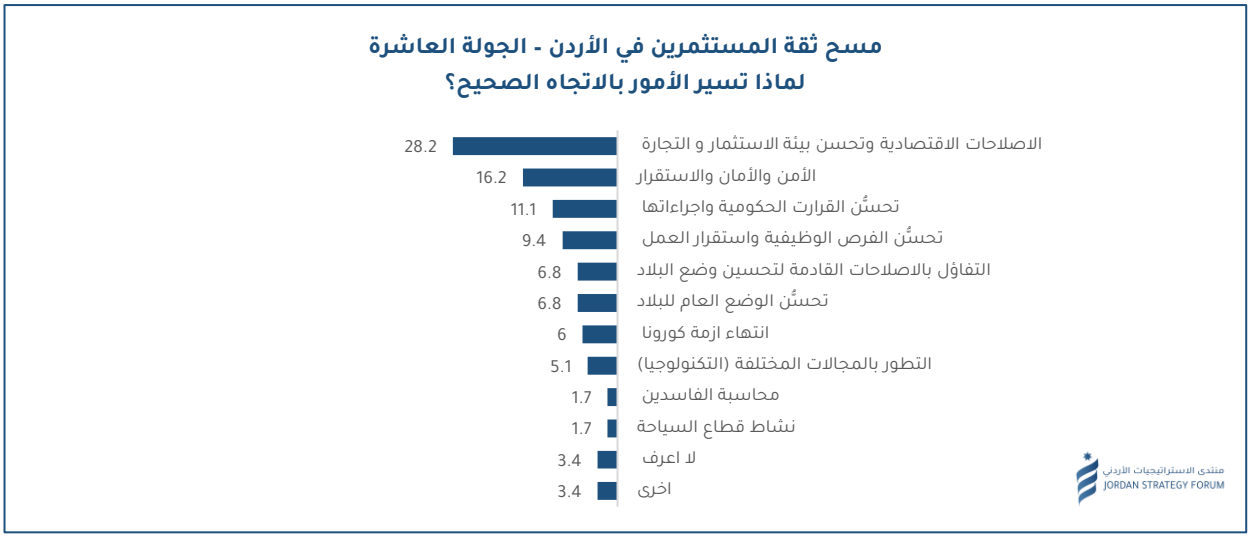

بالمقابل، ولمعرفة **الأسباب التي عزت المستثمرين إلى القول بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ**، فقد أرجع نحو 26.7% منهم ذلك إلى تراجع الأداء الاقتصادي وقلة فرص العمل، كما أشار نحو 24.8% من المستثمرين بأن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع الضرائب والأسعار وتكاليف الإنتاج، فيما كان رأي 13.2% منهم بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ بسبب القرارات والقوانين الحكومية غير الفعالة والإجراءات المعقدة، وأشار 11.9% منهم ذلك إلى غياب تشجيع الاستثمار.

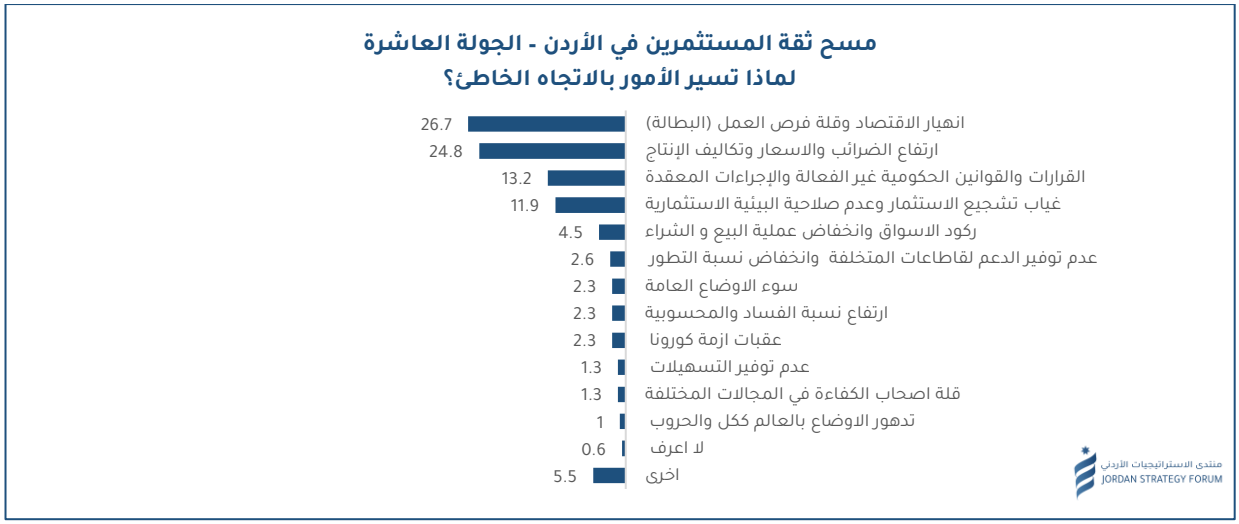

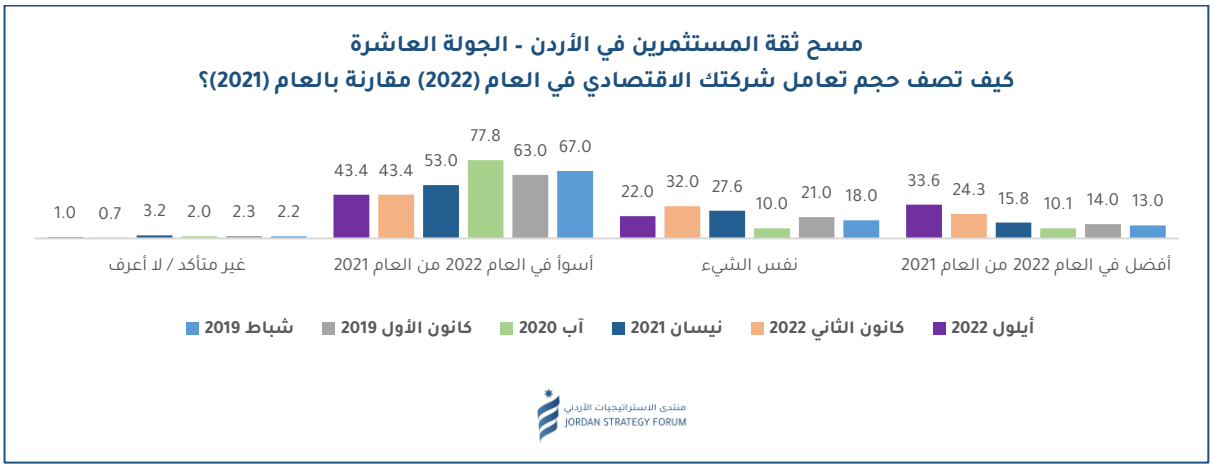

قطاعياً، تشير نتائج المسح إلى أن **المستثمرين في القطاع التجاري هم الأكثر تضرراً في حجم تعاملاتهم الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى**، حيث أشار نحو 53.4% منهم إلى أن حجم تعاملهم الاقتصادي كان أسوأ في هذا العام من العام الماضي. علماً بأن القطاع التجاري يعتبر من أعلى القطاعات تشغيلاً في الاقتصاد الأردني.

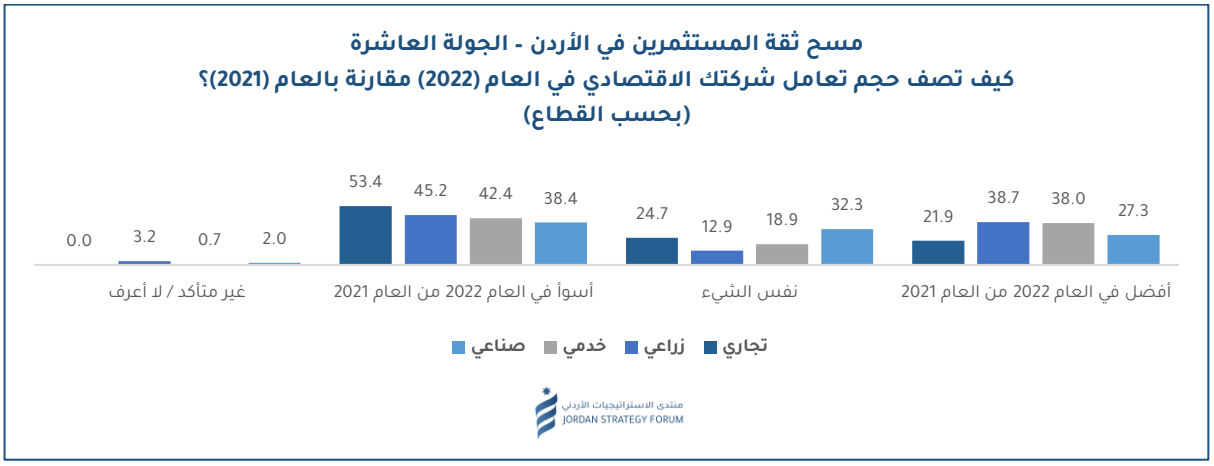

وبالنظر إلى حجم تعامل الشركات الاقتصادي بحسب حجم المنشأة، **تشير نتائج المسح إلى أن الشركات الصغيرة التي توظف 10 فأقل هي الأكثر تضرراً**، حيث أشار نحو 44% من المستثمرين في الشركات الصغيرة إلى أن حجم تعاملهم الاقتصادي كان أسوأ في هذا العام من العام الماضي.

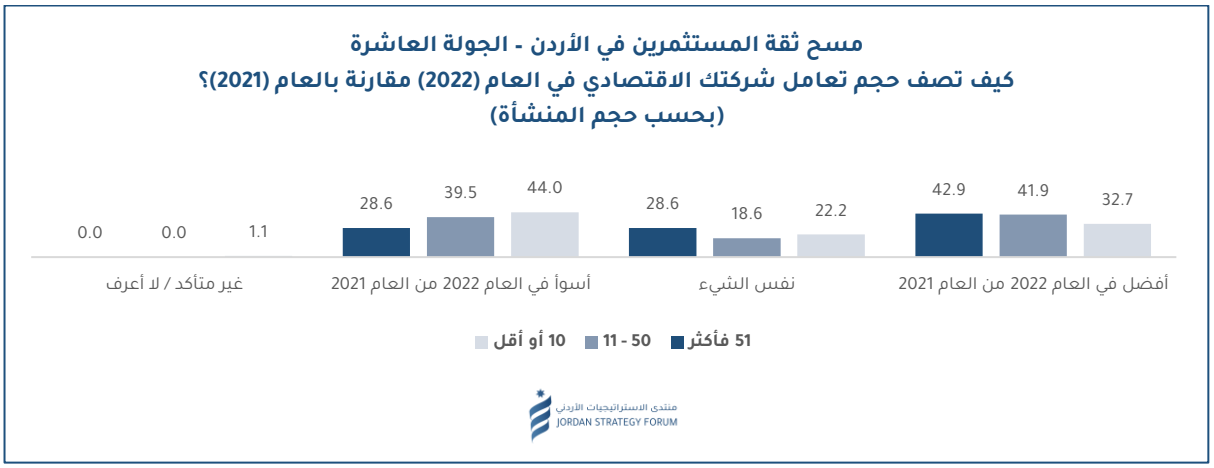

أما بالنسبة لتوقعات المستثمرين لحجم تعامل شركاتهم الاقتصادي خلال السنة القادمة؛ فتشير نتائج المسح إلى **ارتفاع نسبة المستثمرين الذين يرون بأن أداء شركاتهم سيكون أفضل من 44.2% إلى 54%**، هذا ويأمل المنتدى ارتفاع هذه النسبة خلال الأعوام القادمة. خاصة وأن نسبة المستثمرين الذين يرون بأن حجم تعامل شركاتهم الاقتصادي سيكون أسوأ قد انخفضت من 30.5% إلى 23.4%.

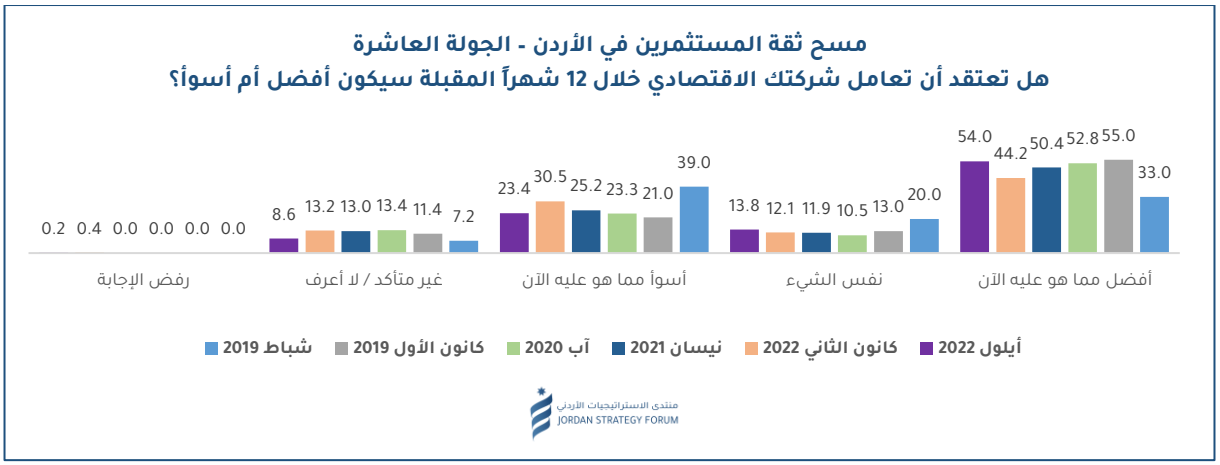

وبالنظر إلى الشركات بحسب القطاع؛ يلاحظ بأن **القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تفاؤلاً بمستقبل شركاتهم الاقتصادي وبنسبة 61.3%**، يليها الشركات العاملة في القطاع الصناعي بنسبة 56.6%، ثم القطاع الخدمي بنسبة 52.9%؛ في حين أن المستثمرين في القطاع الخدمي كانوا الأقل تفاؤلاً وبنسبة 52.1% تقريباً من حجم العينة.

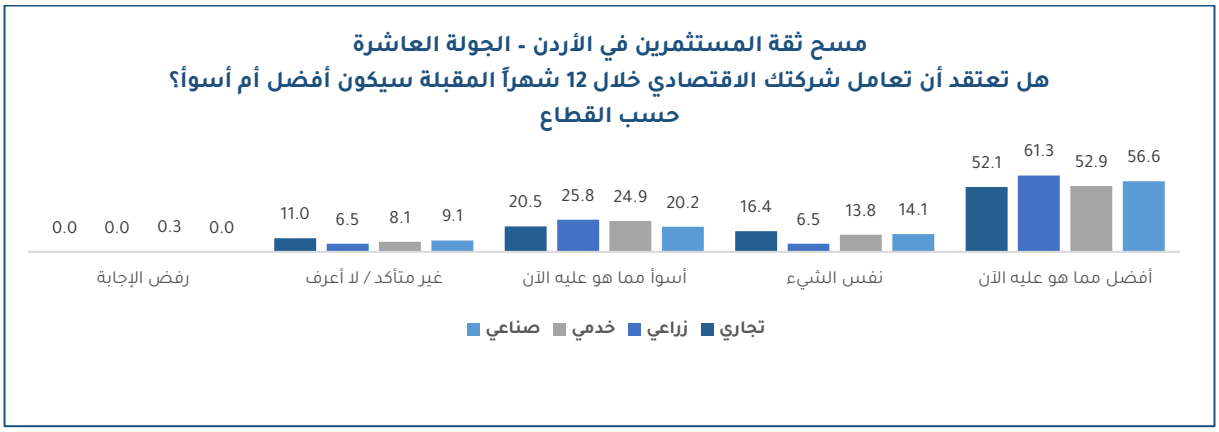

وبالنظر إلى الشركات بحسب الحجم؛ يلاحظ وجود تفاوت في نظرة المستثمرين حول مستقبل تعامل شركاتهم الاقتصادي، إذ تشير النتائج إلى أن **المستثمرين في الشركات الكبيرة (أكثر من 50 موظف) والمتوسطة (11-50 موظف) أظهروا تفاؤلاً أكبر**، على عكس المستثمرين في الشركات الصغيرة (أقل من 10 موظفين) حيث يرى 24.2% منهم بأن تعامل شركاتهم التجارية سيكون أسوأ خلال السنة القادمة.

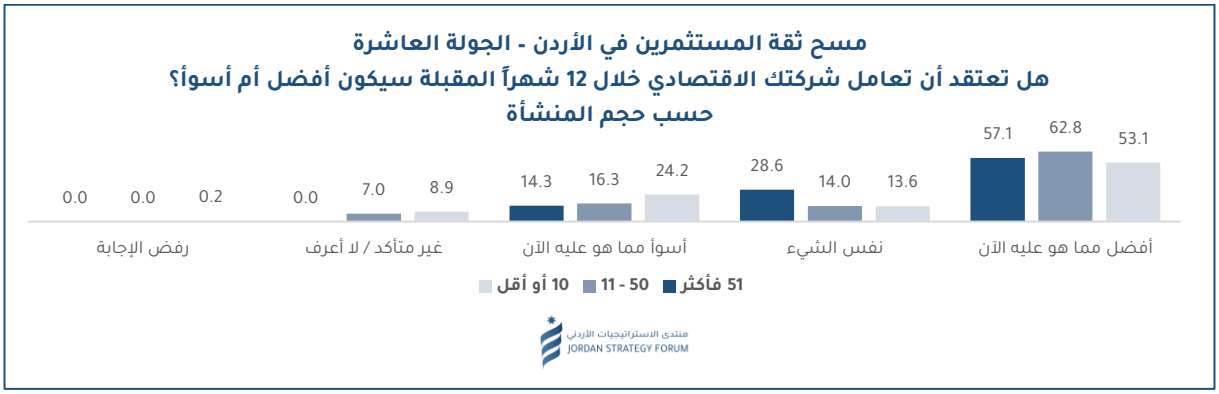

وبالنسبة لتوقعات المستثمرين للمستقبل الاقتصادي في الأردن ومدى تفاؤلهم، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول توقعاتهم للوضع الاقتصادي خلال الـ 12 شهراً المقبلة. إذا أظهرت نتائج المسح بأن **نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل مما هو عليه الآن (44.4%) وهي أعلى من نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي سيكون أسوأ** بواقع (36.8%) من حجم العينة.

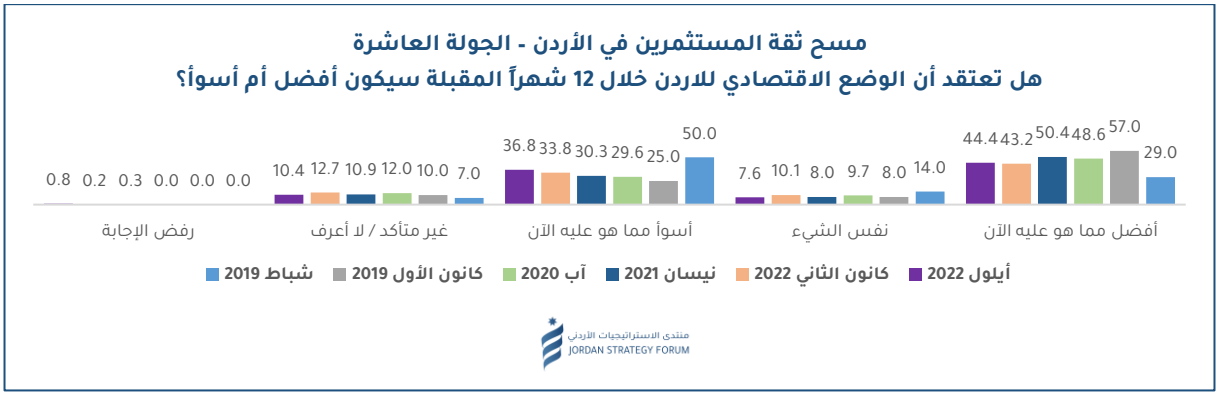

ولمعرفة مدى تأثر المستثمرين محلياً بالأحداث العالمية، تم سؤالهم فيما إذا واجهت أعمالهم أية معيقات تتعلق بسلاسل التوريد، حيث أشار نحو 38.2% من المستثمرين إلى أن أعمالهم قد تضررت بسبب ذلك. في حين أن **60.8% من المستثمرين قالوا بأنهم لم يواجهوا أية معيقات تتعلق بسلاسل التوريد**. وقد يعود السبب في ذلك إلى قيام الحكومة بتعديل سقف القرض او التمويل المحدد لقطاع تجارة الجملة، ليصبح مليون دينار بدلا من 600 ألف دينار لمستوردي السلع الأساسية.

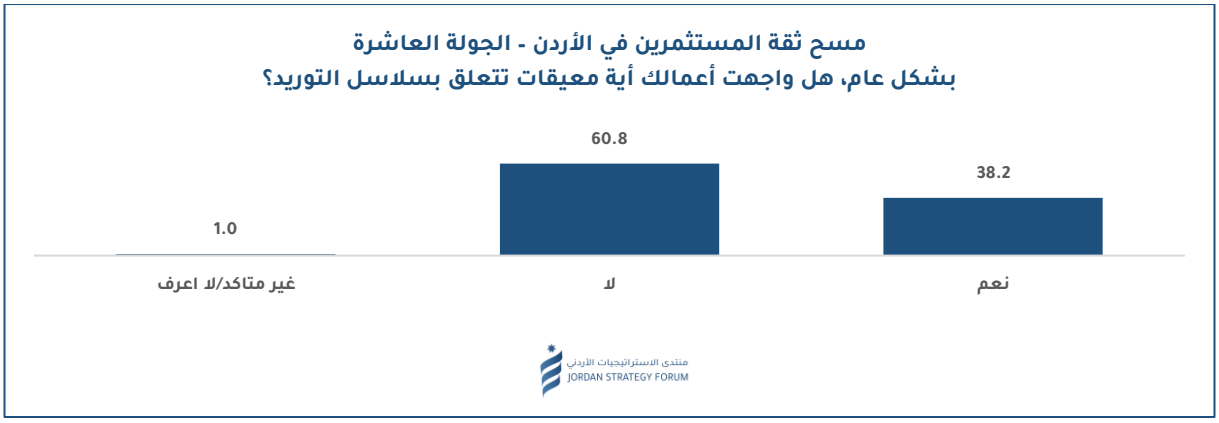

وفي ذات السياق؛ تم سؤال المستثمرين فيما إذا واجهت أعمالهم أي ارتفاع بأسعار مدخلات الإنتاج، حيث أ**شار الغالبية منهم (89.6%) إلى أن أعمالهم قد تأثرت جراء زيادة أسعار مدخلات الإنتاج**. وهو ما قد ينعكس سلباً على الأسعار في المستقبل القريب.

وبالنسبة لتوقعات المستثمرين حول ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، أظهرت نتائج المسح بأن **حوالي 60% من المستثمرين متخوفين من زيادة أسعار مدخلات الإنتاج خلال الـ 3 أشهر القادمة**، كما وأجاب 9.6% من المستثمرين إلى عدم تأكدهم (لا أعرف)، وهو ما يشير إلى حالة الضبابية التي يعيشها المستثمرين جراء الأحداث العالمية ومدى انعكاساتها على الأردن.

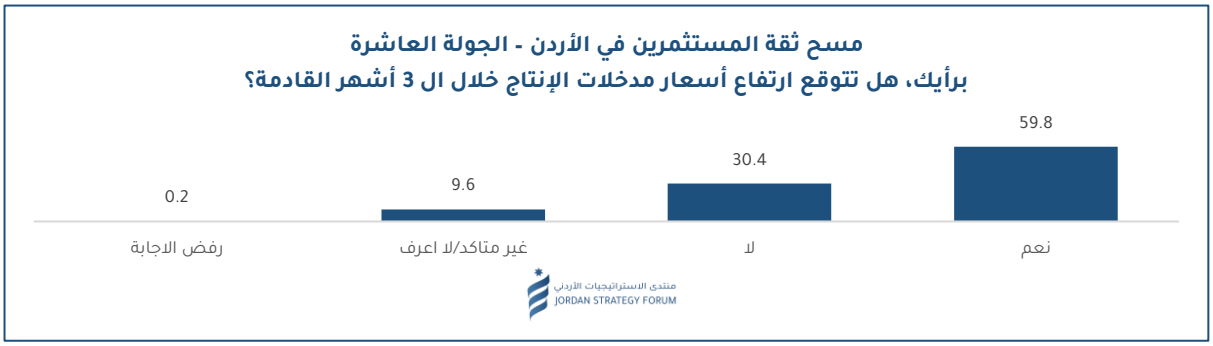

وفيما يتعلق بآراء المستثمرين حول كيفية تعاملهم مع الارتفاع المتوقع بالأسعار؛ أظهرت نتائج المسح **بأن 30.2% من المستثمرين يفكرون في تصفية أعمالهم وإغلاقها في حال ارتفعت أسعار مدخلات الإنتاج.** كما أشار 30.2% من المستثمرين أيضاً إلى أنهم سيقومون **بتقليص حجم تعاملاتهم التجارية**. في حين أشار 22.8% من المستثمرين إلى أنهم سيلجئون إلى تأخير المدفوعات والمصروفات.

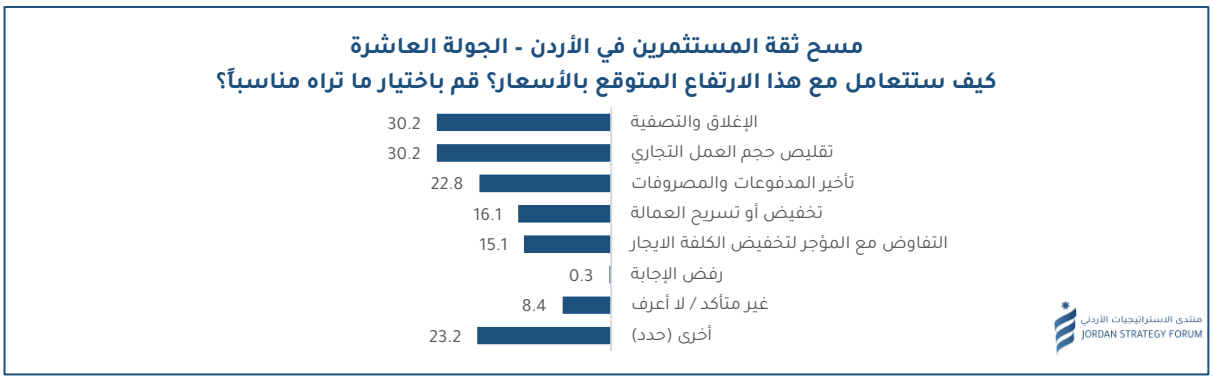

ولتشكيل صورة أوضح لدى الحكومة عما يمكن تبنيه من سياسات لمساعدة المستثمرين على توسيع أعمالهم، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول أبرز المعيقات التي تحد من توسع أنشطة أعمالهم. **وقد أشار 34.2% من المستثمرين إلى أن ارتفاع الضرائب** هو أحد أبرز هذه المعيقات؛ في حين أشار 26.8% إلى ارتفاع **كلف مدخلات الإنتاج**، وقال 22% من المستثمرين إلى **تقلب التشريعات**؛ كما وعلل 9.2% من المستثمرين ذلك إلى ارتفاع معدل الفائدة.

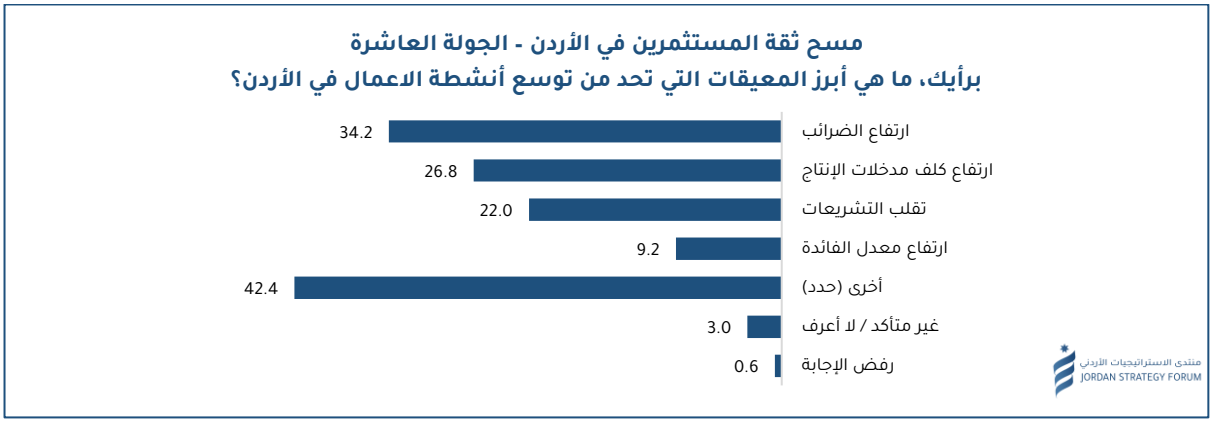

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة العاشرة

تقييم الحالة العامة في الأردن

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

كيف تصف وضع الأردن الاقتصادي في العام (2022) مقارنة بالعام (2021)؟

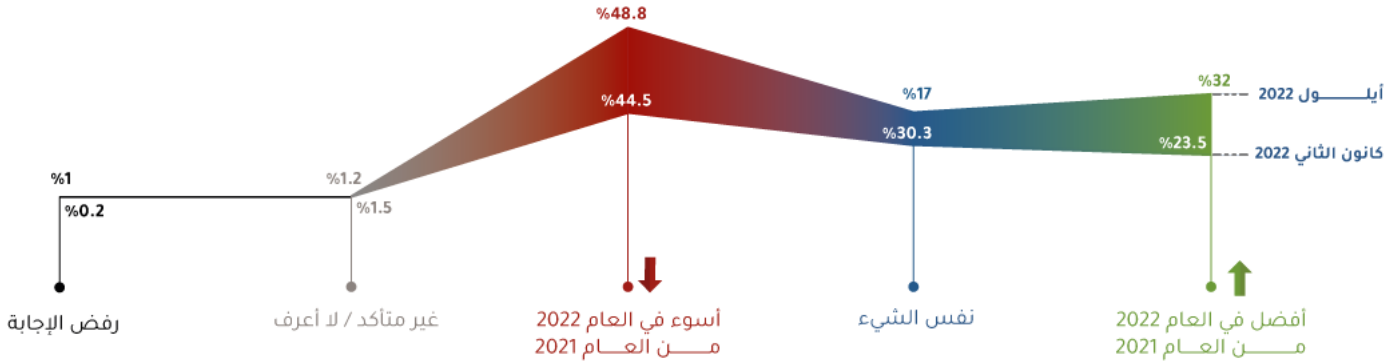

كيف تصف حجم تعامل شركتك الاقتصادي في العام (2022) مقارنة بالعام (2021)؟

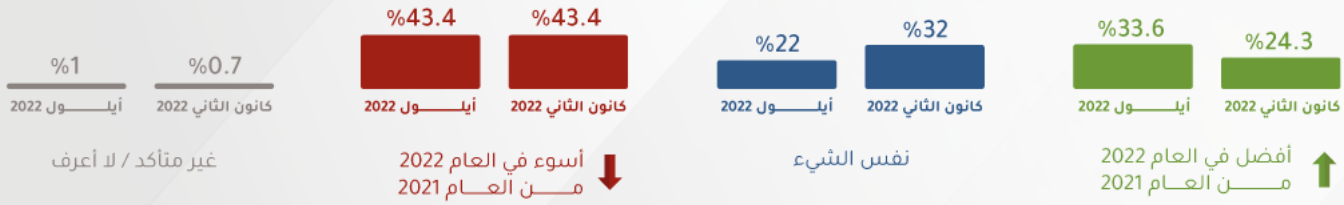

%38.2 من المستثمرين واجهت أعمالهم معيقات تتعلق بسلاسل التوريد

%89.6 من المستثمرين واجهت أعمالهم ارتفاعاً بأسعار مدخلات الإنتاج

رأي المستثمرين حول أبرز المعيقات التي تحد من توسع أنشطة الاعمال في الأردن

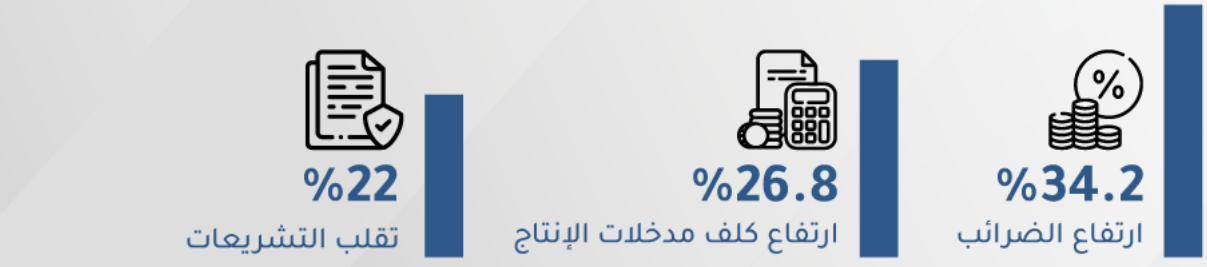

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة العاشرة - منتدى الأستراتيجيات الأردني

التاريخ: تشرين الأول 2022

البيئة الاستثمارية في الأردن

وفي هذا المحور، يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح تساؤلات لمعرفة وتقييم العوامل الطاردة للاستثمار في الأردن (عوامل الطرد الداخلي)، والعوامل المؤدية إلى تشجيع الاستثمارات المحلية إلى الخارج (عوامل الجذب الخارجية).

أما بالنسبة للبيئة الاستثمارية في الأردن ومدى جاذبيتها، فقد قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بتوجيه سؤال حول وجهة نظرهم في ذلك. إذ أظهرت النتائج بأن **النسبة الأعلى من المستثمرين (64%) لا زالت ترى بأن البيئة الاستثمارية غير مشجعة**، رغم انخفاض هذه النسبة بواقع 4 نقاط مئوية مقارنة بالجولة السابقة (68.4%)، وارتفاع نسبة المستثمرين الذي يرون بأن البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة من 27.1% من المجيبين إلى 32.6% في الجولة الحالية.

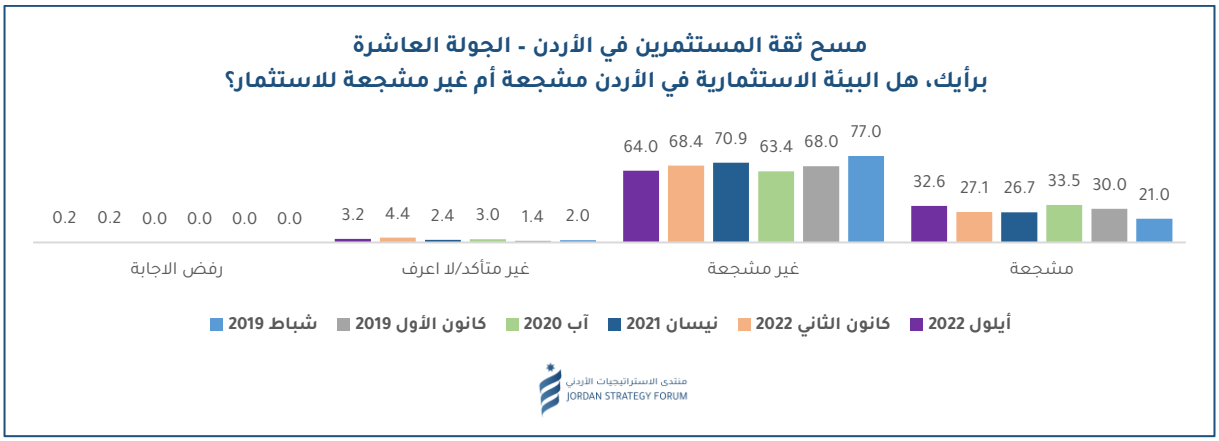

وبالنظر إلى الأسباب التي عزت بالمستثمرين إلى وصف البيئة الاستثمارية في الأردن بأنها غير مشجعة، فقد **أرجع ما يزيد عن 31% من المستثمرين ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وقلة السيولة وضعف الطلب على السلع والخدمات**. فيما أشار 26.6% من المستثمرين أن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع الأسعار والضرائب والرسوم. في حين يرى نحو 11% من المستثمرين إلى أن السبب في ذلك يعود إلى عدم تشجيع الاستثمار بالقدر الكافي.

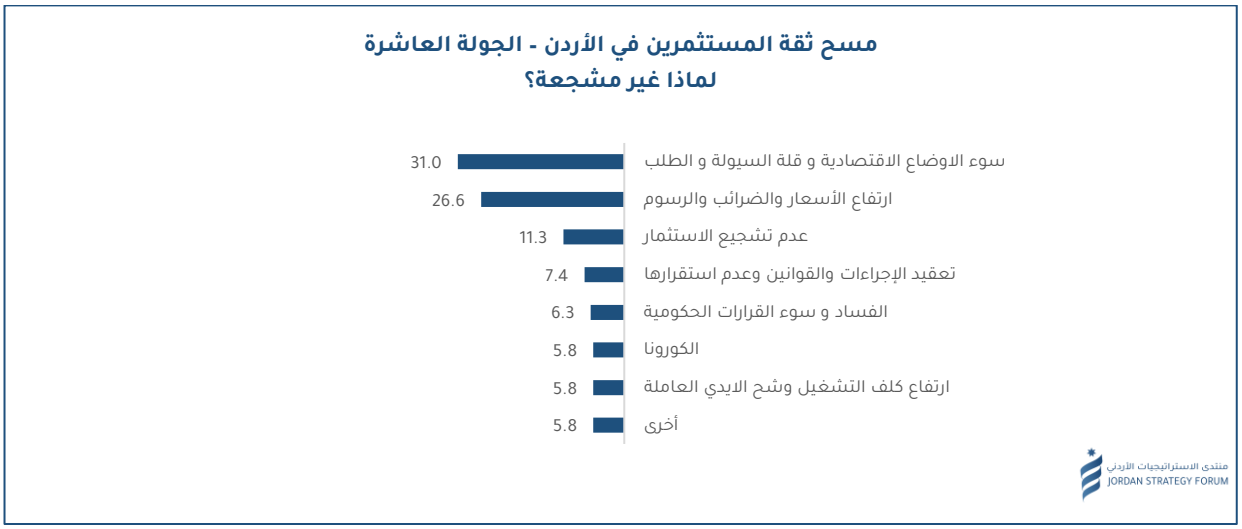

وفيما يتعلق بمدى تأثير عوامل طرد الاستثمار على نوايا المستثمرين في نقل أعمالهم إلى الخارج، قام المنتدى بسؤال المستثمرين عما إذا فكروا في نقل أعمالهم خارج الأردن؛ حيث **أشار غالبية المستثمرين بأنهم لم يفكروا بنقل أعمالهم خارج الأردن خلال السنوات الثلاث الماضية رغم انخفاض هذه النسبة بواقع 11 نقطة تقريبا عن الجولة السابقة**. وكان هناك ارتفاع ملموس بواقع 11 نقطة أيضا في نسبة المستثمرين الذين قالوا بأنهم يفكرون في نقل أعمالهم خارج الأردن لتصل إلى 38.8% ضمن الجولة الحالية، وهي النسبة الأعلى مقارنة بالجولات السابقة.

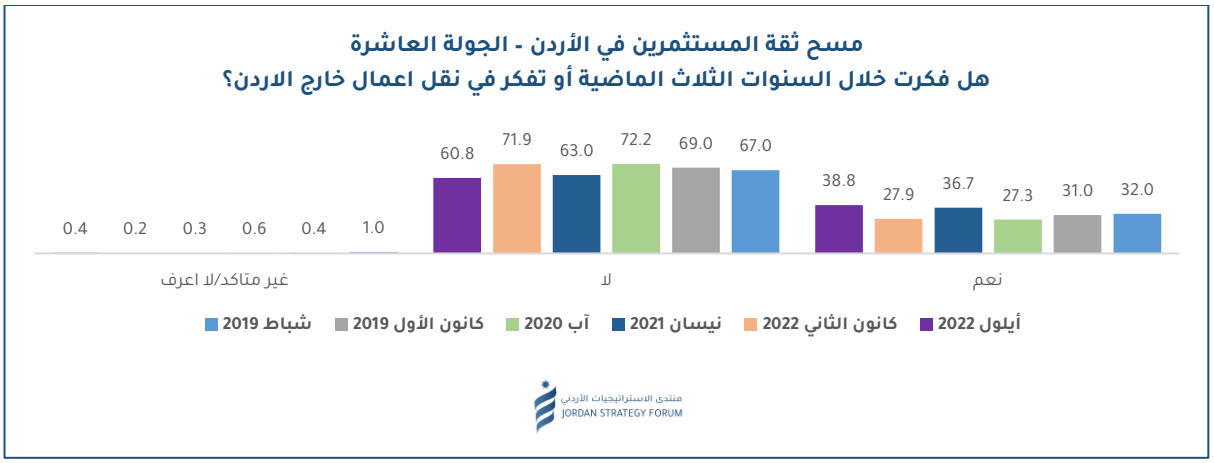

وتبين نتائج المسح بأن **المستثمرين في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (أقل من 51 عامل) هم الأكثر تشاؤماً**؛ حيث فكروا في نقل أعمالهم إلى خارج الأردن خلال السنوات الثلاث الماضية، وبنسبة أعلى من الشركات الكبيرة.

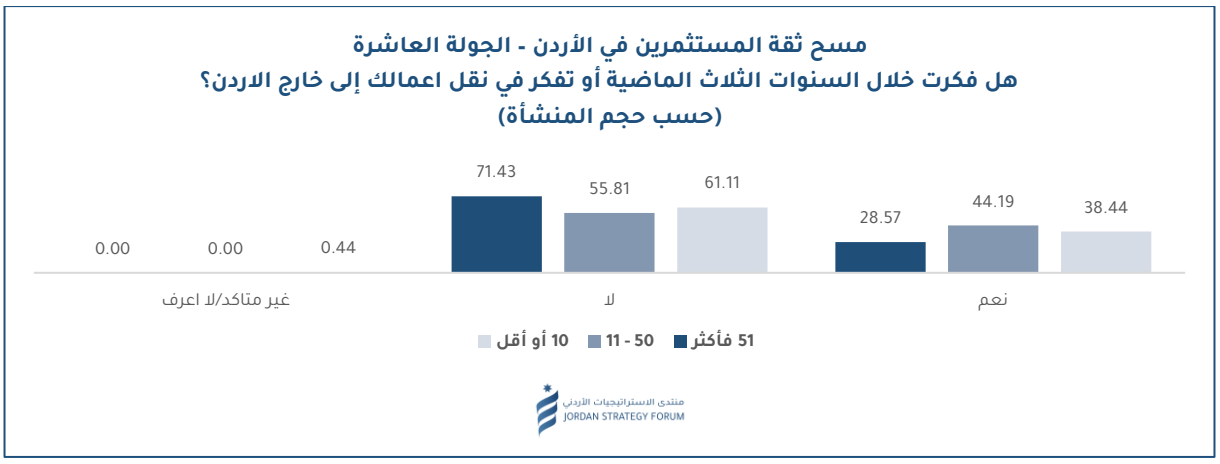

وعند سؤال المستثمرين عن الأسباب التي قادتهم إلى التفكير بنقل أعمالهم إلى خارج الأردن، كان السببان الأعلى في ذلك يعودان إلى جاذبية البيئة الاستثمارية في الخارج، وإلى ضعف الأوضاع الاقتصادية في الأردن. ويشير ذلك إلى ضعف التفاؤل بتحسن الأوضاع الاقتصادية المحلية مستقبلا، وإلى ضرورة توفير بعض الامتيازات لهذه الفئة من الشركات خاصة وأنها تشكل النسبة الأكبر من إجمالي أعداد المنشآت في الأردن.

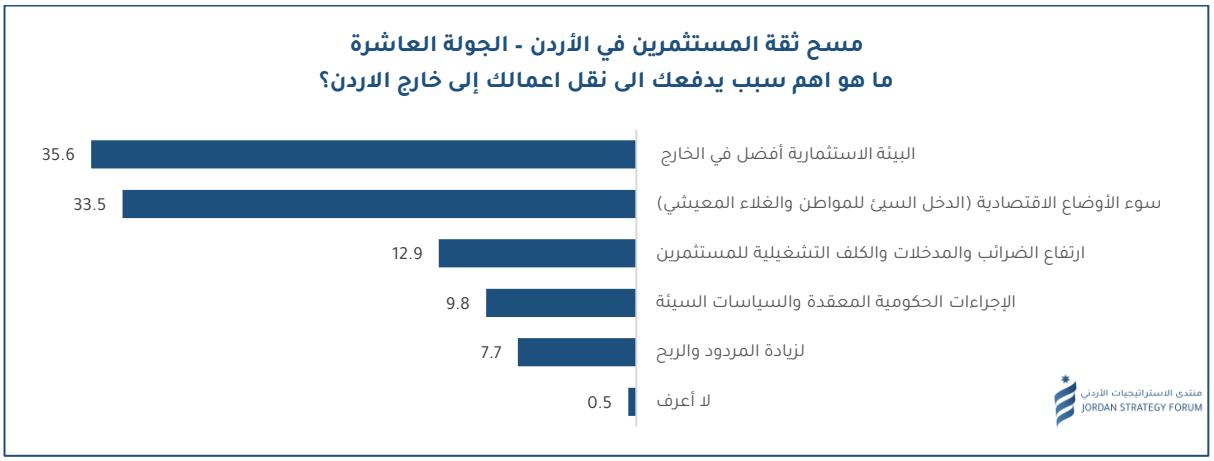

وفيما يخص توقعات المستثمرين حول تحسن مبيعاتهم خلال السنة القادمة؛ أظهرت النتائج بأن **هناك تفاؤلا من المستثمرين بنسبة 57.8% بأن مستوى مبيعاتهم سيتحسن**. إلا أن هذه النسبة لا زالت أقل من مستواها في جولة نيسان 2021. وقد ارتفعت نسبة المتشائمين بتحسن مستوى مبيعاتهم لتصل إلى 36.6%.

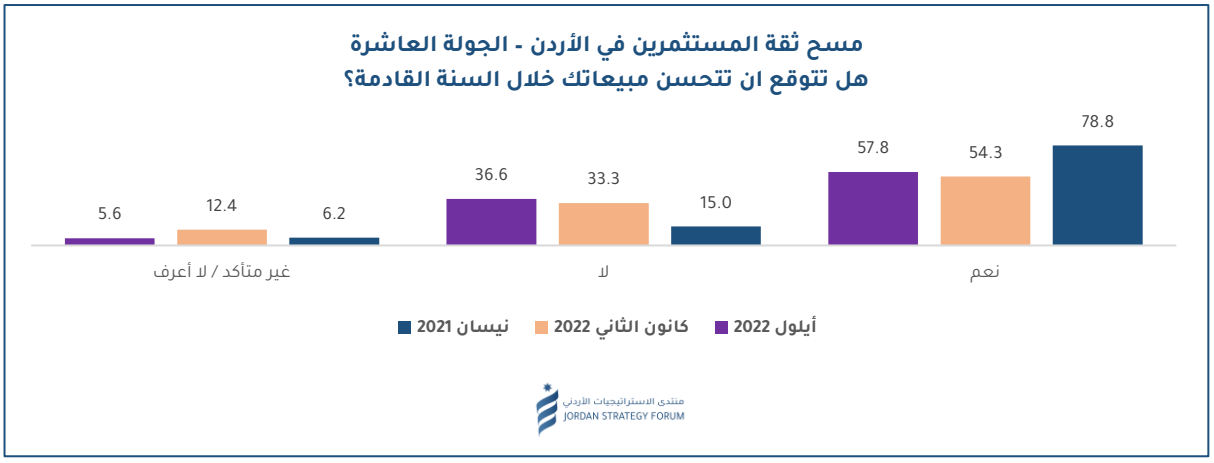

وبالنظر إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ تشير نتائج المسح إلى تقارب النسب إلى حد كبير فيما بينها، بخلاف القطاع التجاري الذي أظهر درجة أقل تفاؤلا. كما كان الأعلى من حيث عدم التأكد من الأوضاع مستقبلا وبنسبة 9.6%. وقد يُعزى ذلك إلى ضبابية المشهد الاقتصادي على مستوى العالمي ككل.

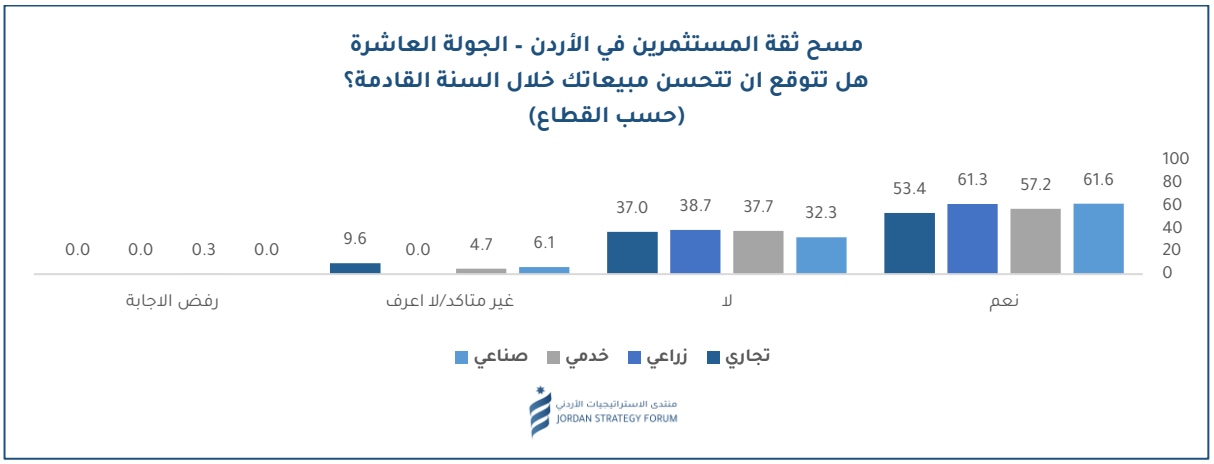

وعند تصنيف إجابات المستثمرين بحسب حجم المنشأة؛ يلاحظ بأن الشركات المتوسطة التي توظف ما بين 11 إلى 50 موظف، كانت الأكثر تفاؤلاً بتحسن مستوى مبيعاتها خلال العام القادم.

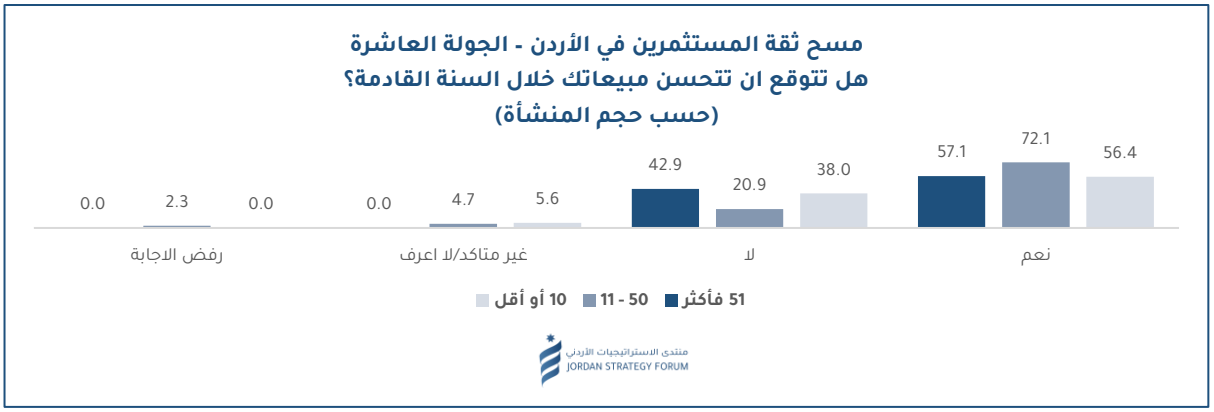

أما فيما يتعلق بقيام المستثمرين بتوسيع أعمالهم أو تقليصها خلال العام 2022. فقد أظهرت نتائج المسح بأن النسبة الأعلى من المستثمرين (46.4%) قد أبقوا على أعمالهم كما هي. في حين **ارتفعت نسبة من قاموا بتوسيع أعمالهم من 4.7% إلى 14.4% من المستجيبين**.

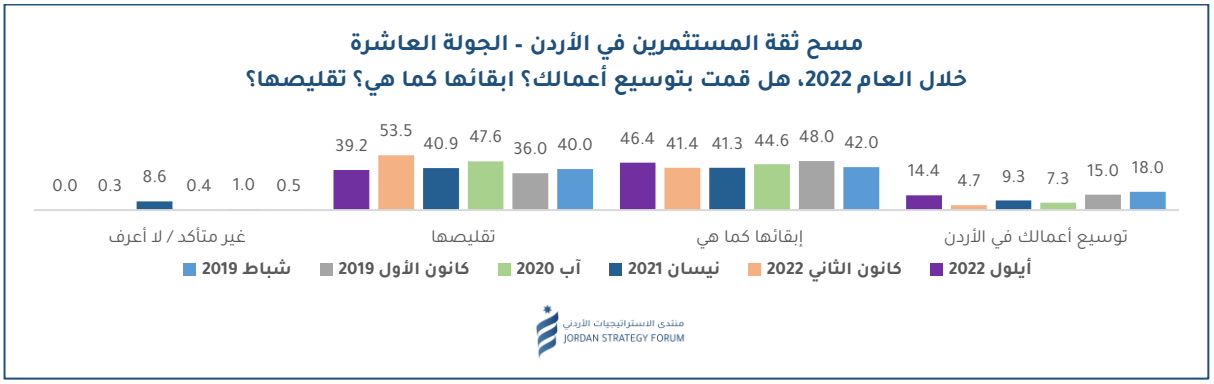

وفي سياق السؤال السابق، وبالنظر إلى أحجام الشركات، فقد **كانت الشركات الكبيرة هي الأكثر توسعاً لأعمالها**، حيث أشار 42.9% من المستثمرين في الشركات الكبيرة إلى أنهم قاموا بتوسيع أعمالهم خلال العام 2022، في حين أن الشركات الصغيرة هي الأقل توسعاً في أعمالها وبنسبة 12.2% فقط.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة العاشرة
خلال العام 2022، هل قمت بتوسيع أعمالك؟ ابقائها كما هي؟ تقليصها؟
(بحسب حجم الشركة)

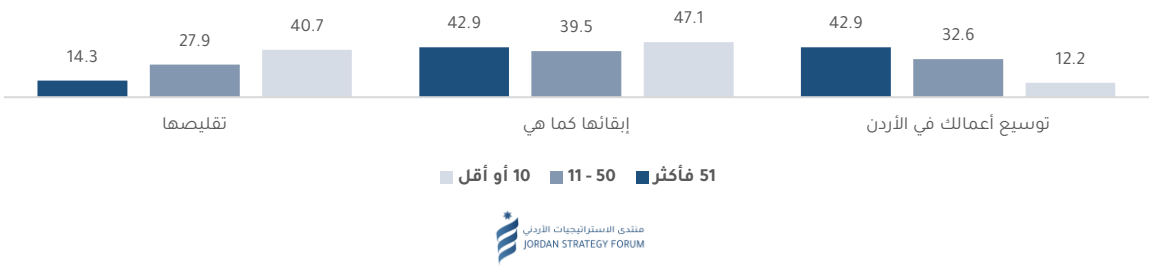

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة العاشرة

البيئة الاستثمارية في الأردن

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟

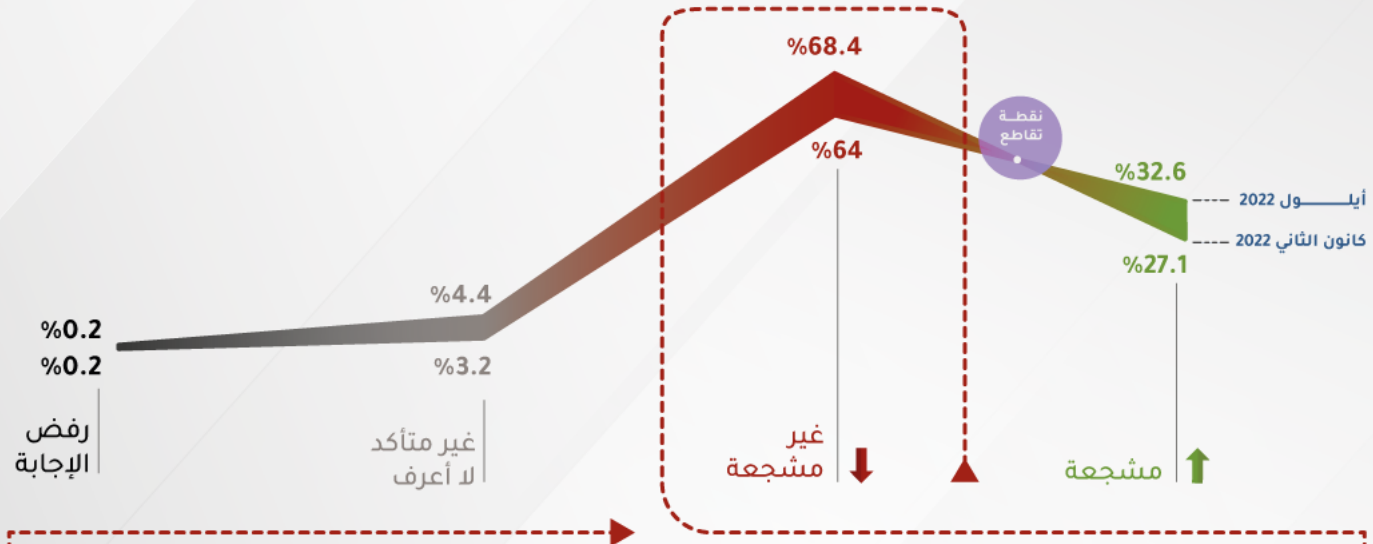

الأسباب:

- **%31** سوء الأوضاع الاقتصادية وقلة السيولة والطلب
- **%26.6** ارتفاع الأسعار والضرائب والرسوم
- **%11.3** عدم تشجيع الاستثمار

%61 من المستثمرين لا يفكرون في نقل اعمالهم خارج الاردن

هل قمت بتوسيع أعمالك؟ ابقائها كما هي؟ تقليصها؟

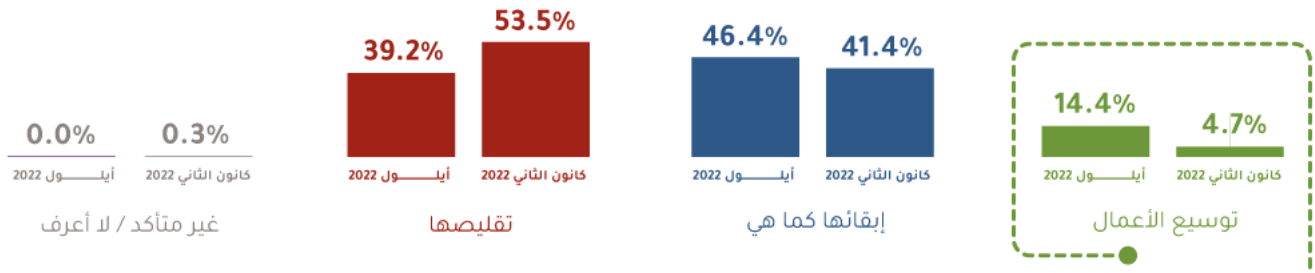

%9.7 نسبة الزيادة في عدد المستثمرين الذين يرغبون في توسعة أعمالهم

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة العاشرة - منتدى الأستراتيجيات الأردني

التاريخ: تشرين الأول 2022

تطورات بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية الاقتصادية

يقوم هذا المحور بطرح أسئلة لتقييم وجهة نظر المستثمرين حول الإجراءات الحكومية المتخذة لدعم الاقتصاد الأردني، وسؤالهم عن مدى رضاهم عن هذه الإجراءات، إضافة إلى مدى تطور بيئة الأعمال.

ولتقييم الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة من أجل التقليل من تكاليف الإنتاج على المستثمرين، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤالهم عن مدى أهمية هذه الإجراءات على أداء أعمالهم. وقد أظهرت النتائج إلى أن تخفيض التعرفة الكهربائية كان له التأثير الإيجابي الأكبر على الأعمال وبنسبة 16.4%، وكذلك تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي للمنتسبين الجدد بنسبة 15%، وتوحيد الرسوم الجمركية بنسبة 12.4%.

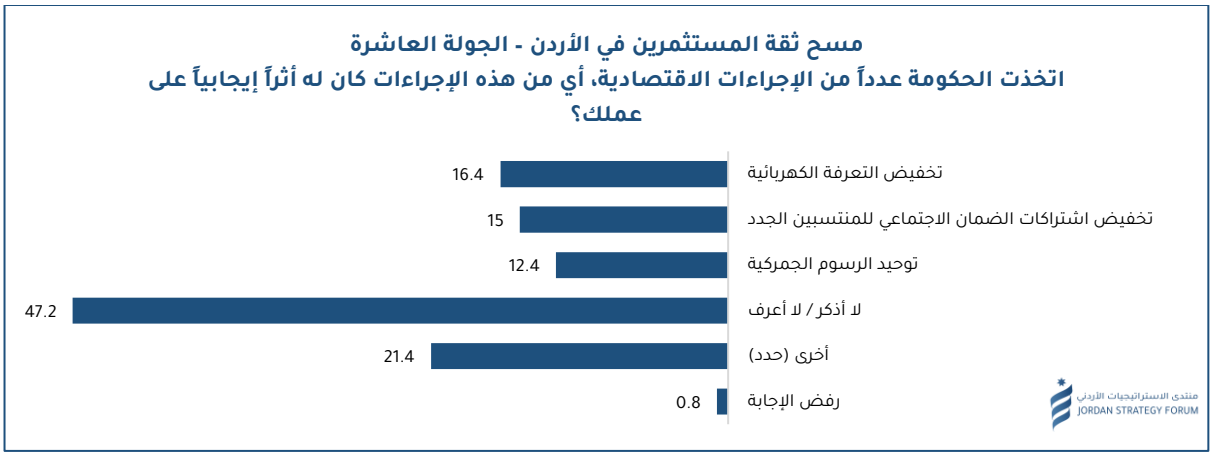

كما تم سؤال المستثمرين في الأردن عن اعتقادهم فيما إذا كانت التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا على نشاط المستثمرين قد انتهت. وكان من الملفت بأن **نصف المستثمرين (50.6%) يعتقدون بأن تداعيات أزمة فيروس كورونا لم تنته بعد.**

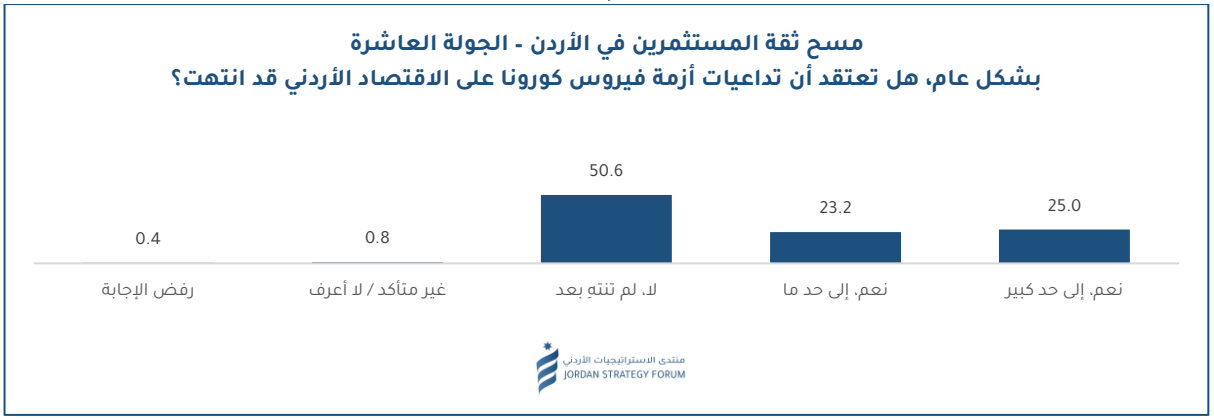

وفي سياق تداعيات أزمة جائحة كورونا، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين في الأردن عن رأيهم حول إلغاء أمر الدفاع رقم 6، والذي ينص على توفير الحماية للعاملين من التسريح. **أظهرت نتائج المسح بأن 52% من المستثمرين ضد إلغاء أمر الدفاع رقم 6،** في حين أشارت نسبة عالية أيضا (41%) من المستثمرين إلى أنهم مع إلغاء أمر الدفاع رقم 6.

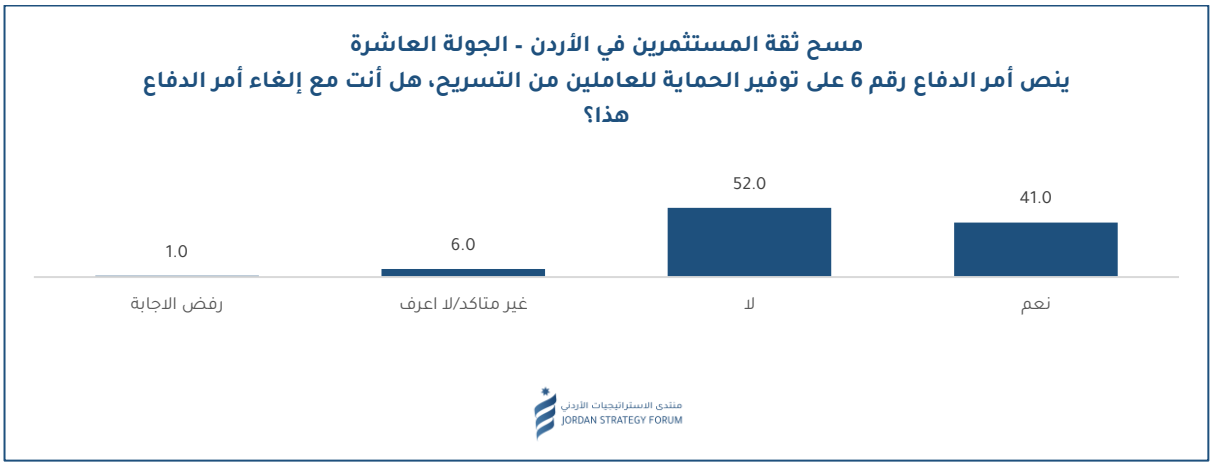

وبالنظر إلى الشركات بحسب القطاع، يلاحظ بأن **القطاع التجاري من أكثر القطاعات تشديداً على إبقاء أمر الدفاع رقم 6،** في حين كان القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تأييداً لإلغاء أمر الدفاع رقم 6، والذي ينص على توفير الحماية للعاملين من التسريح.

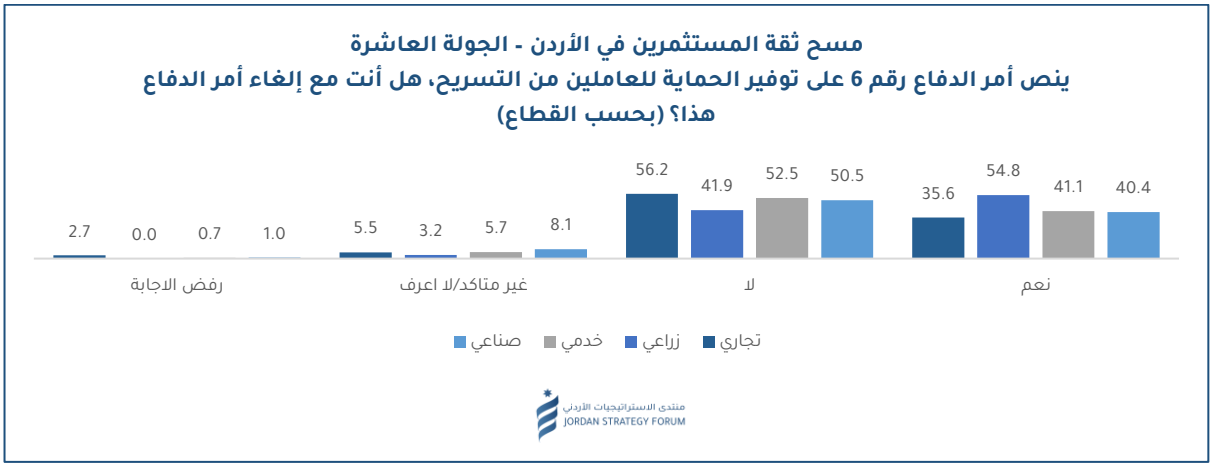

وأما إذا ما نظرنا إلى الشركات بحسب الحجم، كان لافتاً بأن **85.7% من المستثمرين في الشركات الكبيرة تؤيد إلغاء أمر الدفاع رقم 6،** في حين أن نصف المستثمرين - تقريباً-في الشركات الصغيرة والمتوسطة أشاروا إلى ضرورة إبقاء أمر الدفاع رقم 6. وهذه النتيجة تعكس مدى التفاوت في درجة التفاؤل بين الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والتي تم الإشارة إليها سابقاً.

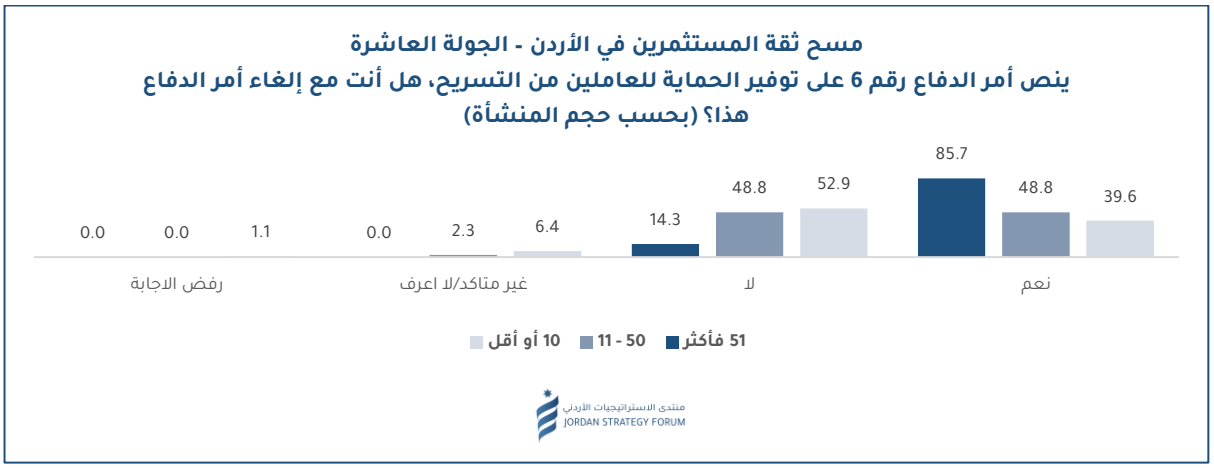

ولمعرفة التصور لدى المستثمرين في الأردن حول النتائج المترتبة على إلغاء أمر الدفاع رقم 6، تم سؤالهم عن رأيهم في حال تم إلغاء أمر الدفاع رقم 6 هل سيؤدي ذلك إلى زيادة تسريح العمالة. **أشار 69.6% من المستثمرين إلى أن إلغاء أمر الدفاع رقم 6 سيساهم في زيادة تسريح العمالة**.

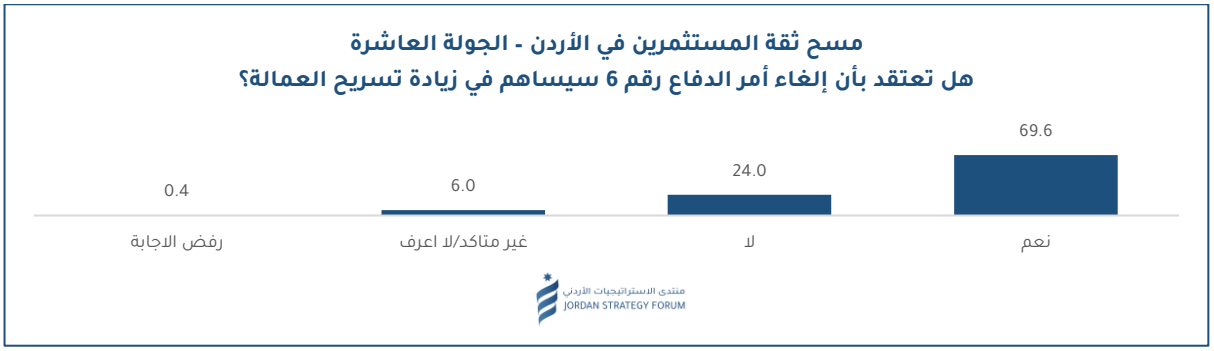

وبالنظر إلى هذه النتائج حسب نوعية النشاط الاقتصادي، يلاحظ تقارب نسب المستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن المستثمرين في القطاع الخدمي كانوا أكثر اعتقاداً بأن إلغاء أمر الدفاع رقم 6 سيؤدي إلى زيادة تسريح العمالة، كما ذكر سابقا.

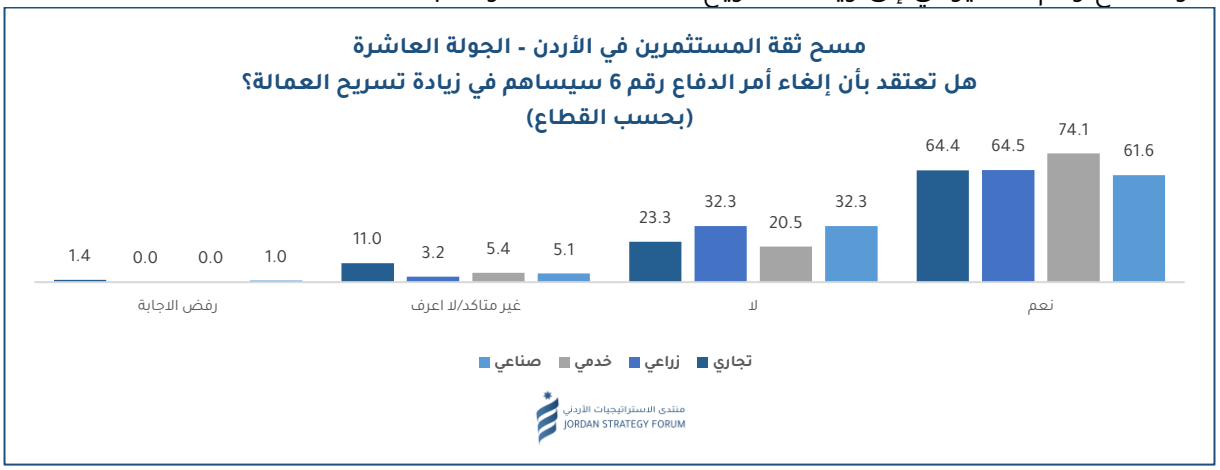

وبالنظر إلى إجابات المستثمرين بحسب حجم الشركة، يلاحظ بأن المستثمرين في الشركات الصغيرة كانوا أكثر اعتقاداً بأن إلغاء أمر الدفاع رقم 6 سيؤدي إلى زيادة تسريح العمالة؛ على عكس المستثمرين في الشركات الكبيرة.

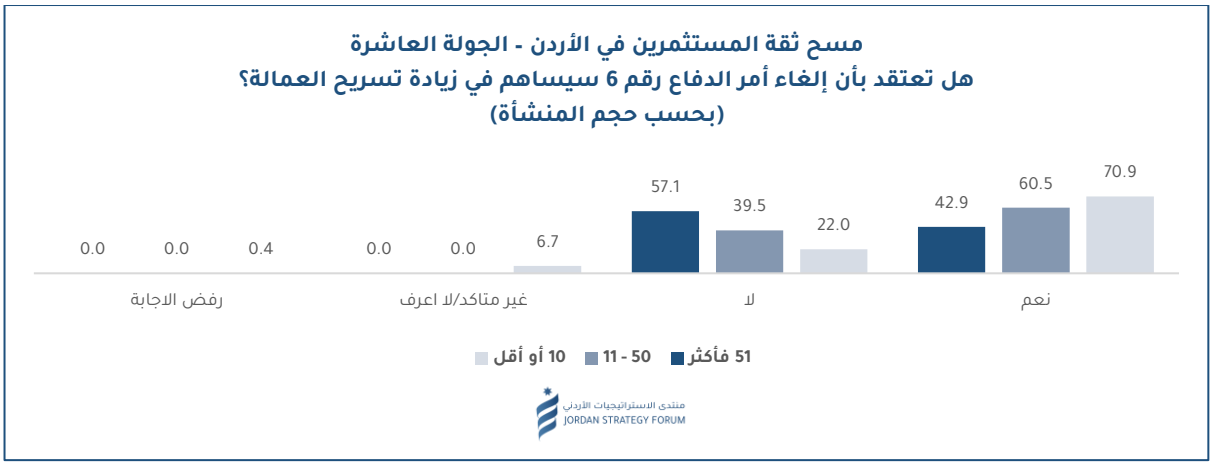

ولتحليل البيئة الاستثمارية بشكل أوضح وأكثر شمولاً؛ تم سؤال المستثمرين عن أراءهم حيال بعض الإجراءات التي قامت بها الحكومة في سبيل جذب المزيد من الاستثمار. إذ **أشار 56.8% من المستثمرين إلى أهمية إنشاء وزارة للاستثمار وبدرجات متفاوتة**.

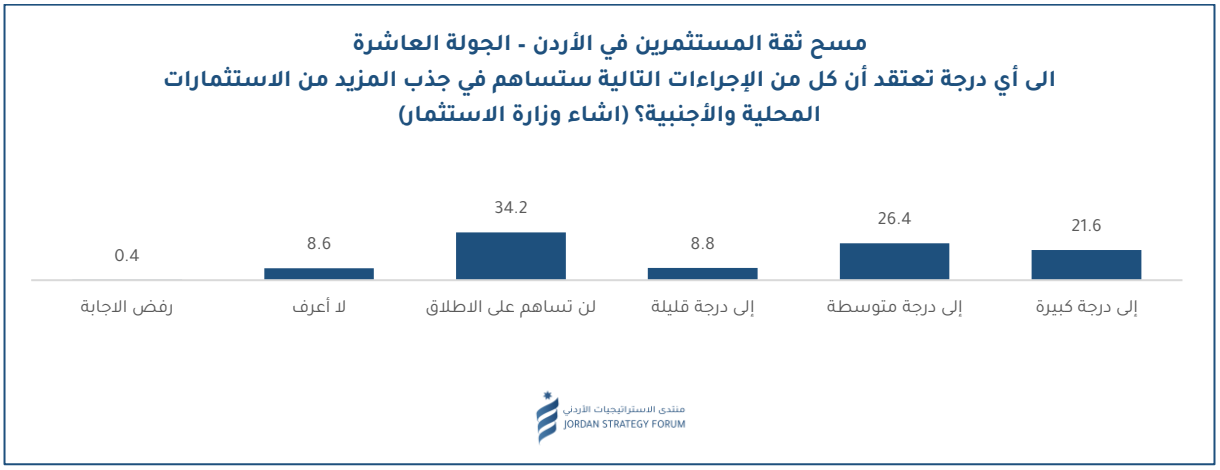

كما **وأشار نحو 67% من المستثمرين إلى أهمية إعداد مسودة قانون تنظيم البيئة الاستثمارية في الأردن**؛ في حين أشار نحو 20.8% من المستثمرين إلى أن القانون لن يساهم على الإطلاق في زيادة مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي.

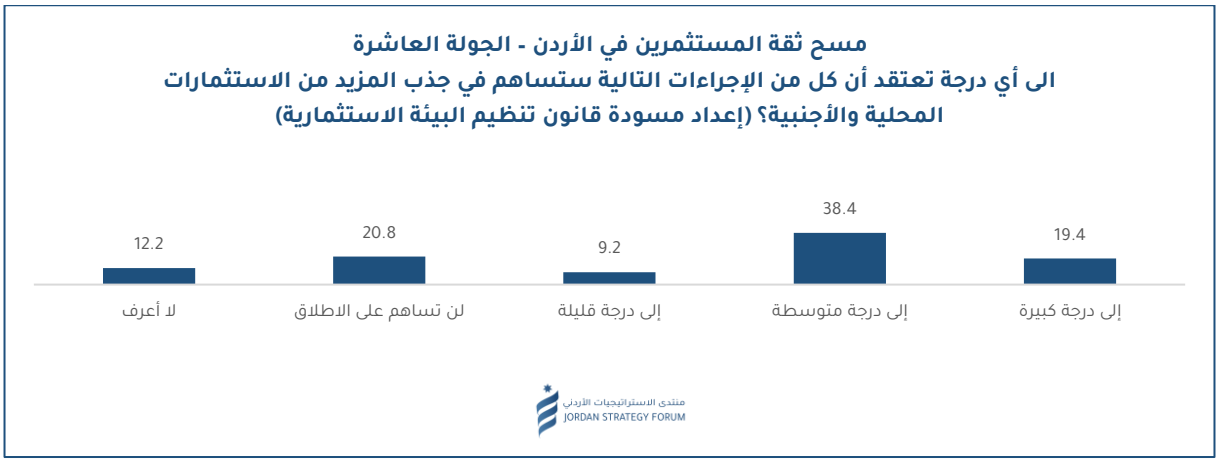

وفيما يتعلق بنقل وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من رئاسة الوزراء إلى وزارة الاستثمار، تشير النتائج إلى عدم وجود رأي واضح حيال هذا الإجراء.

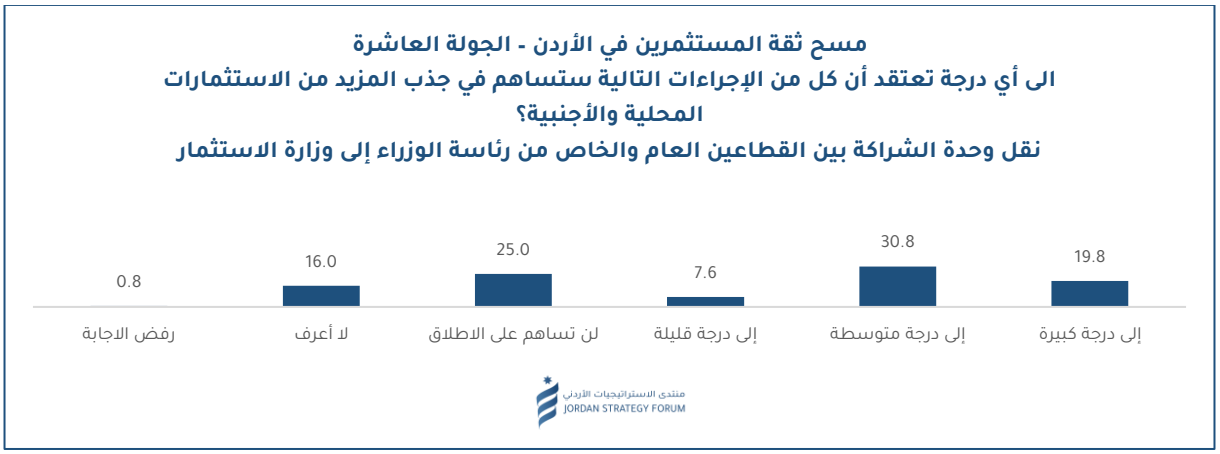

كما قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين عن آرائهم حول ما يتطلب من الحكومة العمل به لجذب المزيد من الاستثمارات، **أشار 43.9% من المستثمرين إلى تخفيض الضرائب والجمارك والاسعار وتحسين الأجور**، حيث أن هذه النسبة هي الأعلى من وجهة نظرهم.

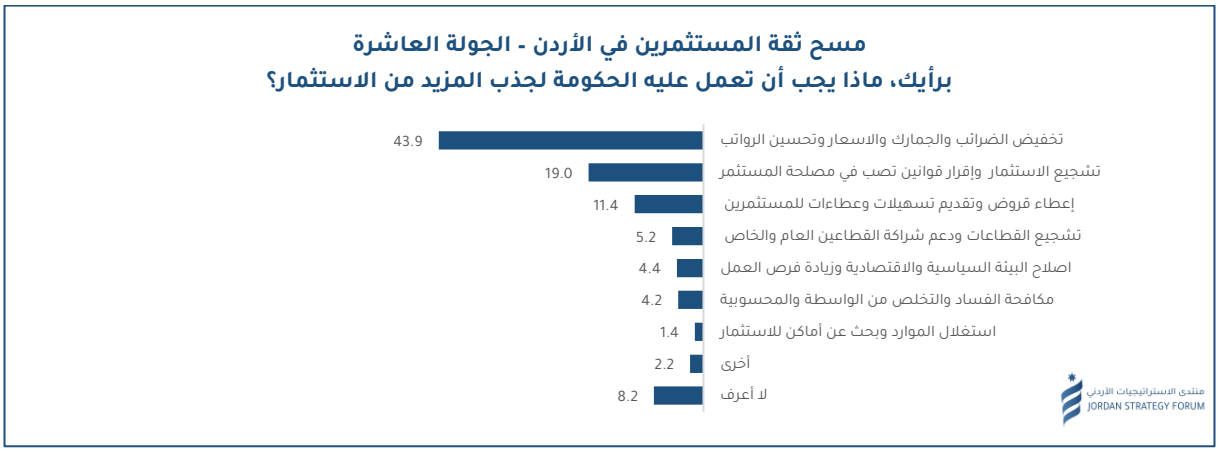

ولتقييم مدى رضا المستثمرين في الأردن حول أداء الحكومة **فيما يتعلق بتعزيز الشراكة بين القطاع والعام والخاص، تشير النتائج إلى أن نصف المستثمرين تقريباً غير راضين.**

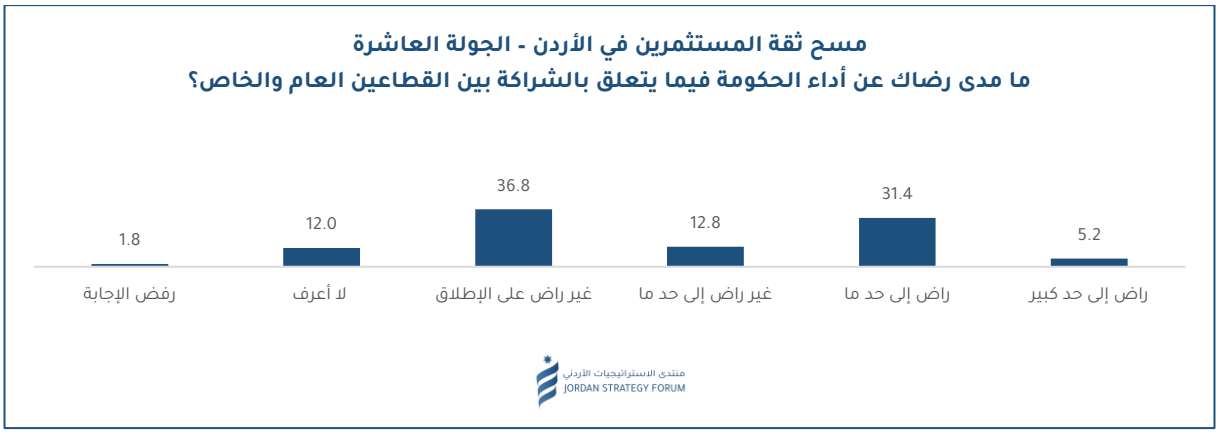

وفي سياق آخر؛ ولمعرفة مستوى التطور في الأعمال بالأردن، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين فيما إذا قاموا بتعيين موظفين من الخريجين الجدد خلال الـ 12 شهر الماضية، أشار فقط 17.6% من المستثمرين في الأردن إلى أنهم قاموا بتعيين خريجين جدد من فئة الشباب، في حين أن **82.4% من المستثمرين لم يساهموا في تعيين الشباب لسوق العمل لأول مرة**، وهو ما يشير إلى تحدي تخفيض معدلات البطالة المرتفعة وخاصة بين فئة الشباب وحملة الشهادات الجامعية.

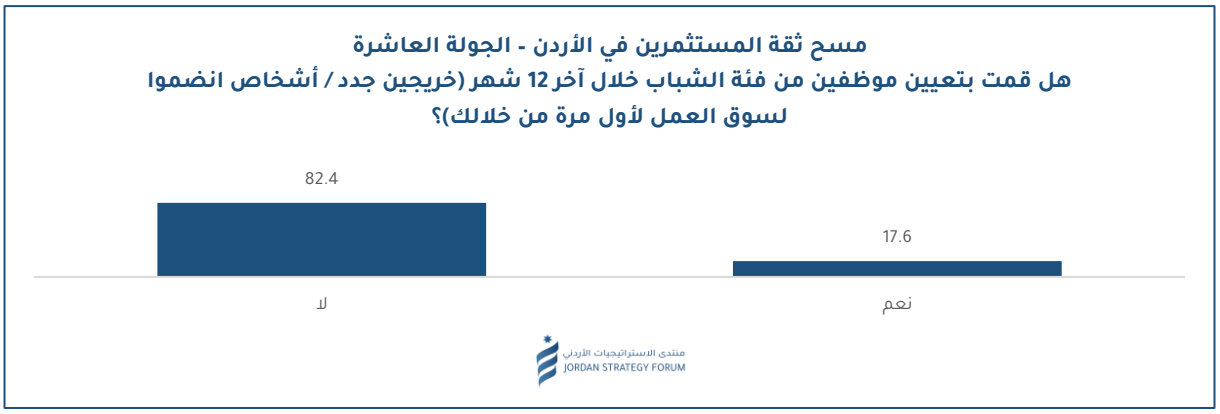

وبالنظر إلى الشركات الأكثر توظيفاً للخريجين الجدد بحسب حجمها، تشير نتائج المسح إلى أن الشركات الصغيرة كانت الأقل توظيفاً خلال العام 2022.

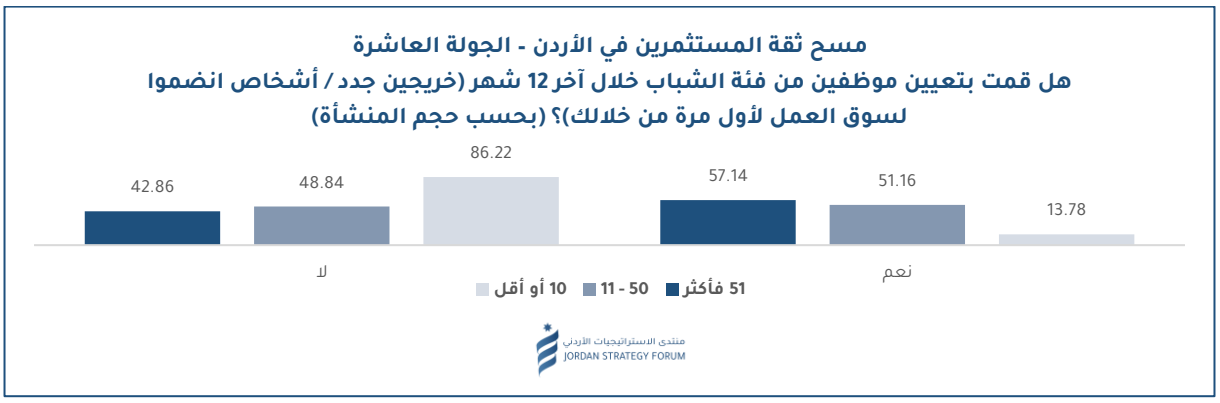

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة العاشرة

تطورات بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية الاقتصادية

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات الاقتصادية، أي من هذه الإجراءات كان له أثراً إيجابياً على عملك؟

%16.4
تخفيض التعرفة الكهربائية

%15
تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي للمنتسبين الجدد

%12.4
توحيد الرسوم الجمركية

ينص أمر الدفاع رقم 6 على توفير الحماية للعاملين من التسريح، هل أنت مع إلغاء أمر الدفاع هذا؟

%52 من المستثمرين لا يرغبون بإلغاء **أمر الدفاع رقم 6**

بحسب حجم المنشأة	نعم	لا
51 موظف فأكثر	%85.7	%14.3
50 - 11 موظف	%48.8	%48.8
10 موظفين أو أقل	%39.6	%52.9

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة العاشرة - منتدى الأستراتيجيات الأردني

التاريخ: تشرين الأول 2022

رؤية التحديث الاقتصادي

في هذا المحور قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح بعض الأسئلة لمعرفة آراء المستثمرين حول رؤية التحديث الاقتصادي التي تم إطلاقها مؤخراً، وتقييم مدى تفاؤل المستثمرين حول مخرجات الرؤية خلال الفترة المقبلة.

وعند سؤال المستثمرين عن مدى تفاؤلهم في المرحلة المقبلة خاصة بعد إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي، كان من الملفت للنظر **بأن 55.4% من المستثمرين لم يسمعوا عنها من قبل**؛ في حين أبدى 24% فقط من المستثمرين تفاؤلهم برؤية التحديث الاقتصادي، وأشار 20.4 من المستثمرين إلى عدم تفاؤلهم.

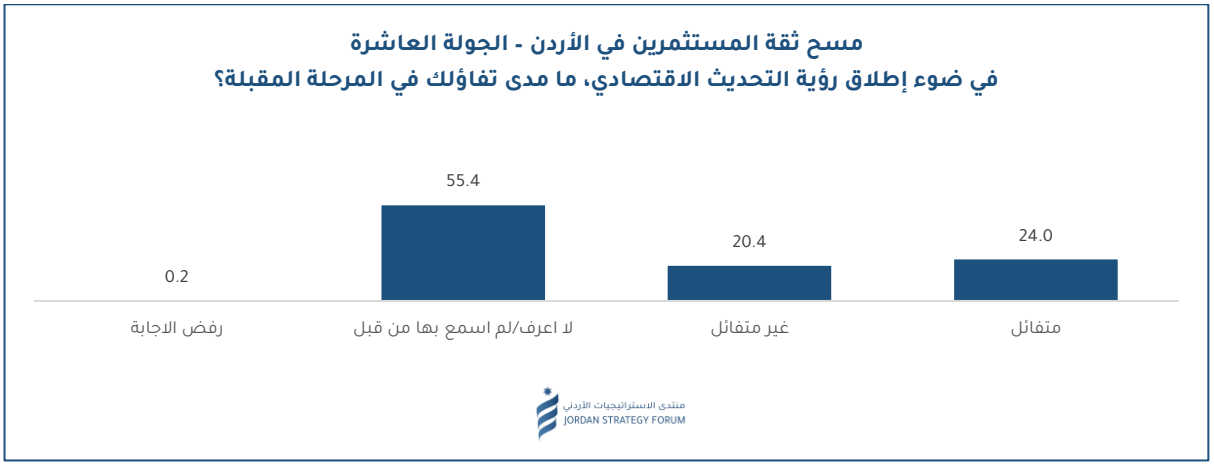

ولمعرفة الأسباب التي تدعو المستثمرين إلى تفاؤلهم حيال رؤية التحديث الاقتصادي، تم سؤال المستثمرين عن أبرز تغيير إيجابي في ضوء تفاؤلهم، أشار نحو 22.5% من المستثمرين إلى أن تفاؤلهم حيال الرؤية الاقتصادية يعود إلى التحسن في القطاعات المختلفة وتطورها، وأشار 14.2% منهم السبب في ذلك إلى تشجيع الاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية، وأشار 14.2 من المستثمرين أيضاً إلى أن تفاؤلهم للرؤية الاقتصادية يعود إلى التحسن الاقتصادي وتقديم التسهيلات للمستثمرين.

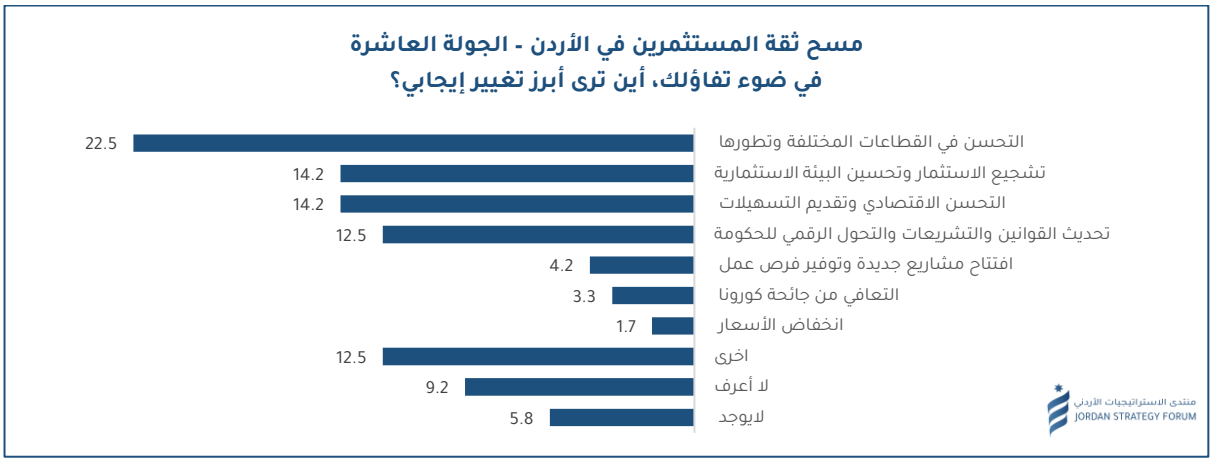

كما تم سؤال المستثمرين في الأردن عن الاسباب وراء عدم تفاؤلهم حيال رؤية التحديث الاقتصادي، حيث أشار 25.5% من المستثمرين إلى أن **سياسات الحكومة غير الفعالة وعدم**

الثقة في أدائها هو أحد أهم الأسباب وراء عدم تفاؤلهم للمرحلة المقبلة، وأشار 21.6% من المستثمرين إلى أن السبب في ذلك يعود إلى **انعدام التطور والتطبيق الفعلي، وسوء الأوضاع الاقتصادية** بنسبة 16.7% من إجمالي حجم العينة.

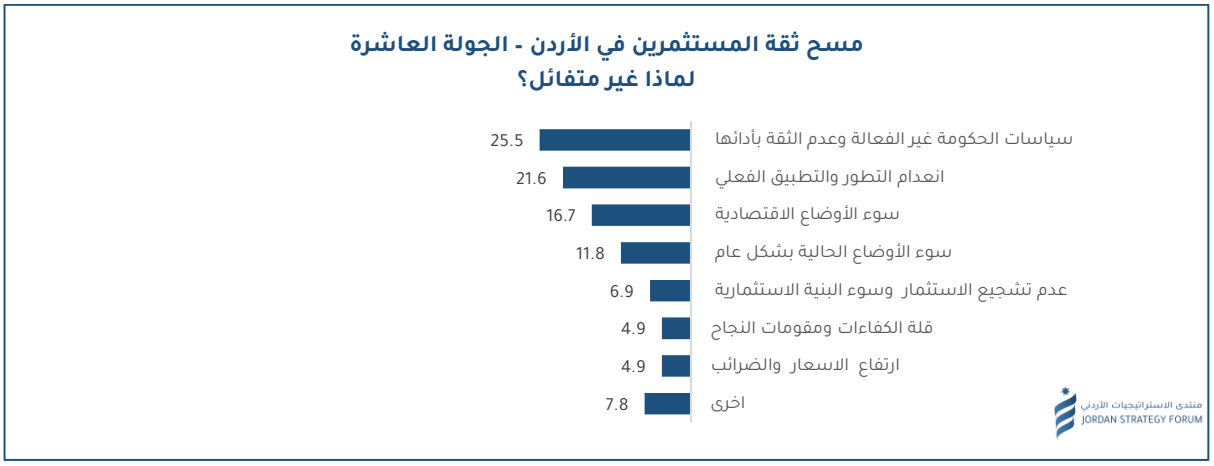

ولتوضيح الصورة أكثر، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين عن رأي المستثمرين فيما يتعلق بمدى قابلية تطبيق رؤية التحديث الاقتصادي، فجاءت الإجابات مشجعة حيث أشار 65.8%، وبدرجات متفاوتة من المستثمرين بأن الرؤية قابلة للتطبيق. في حين يرى 25.7% من المستثمرين إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي غير قابلة للتطبيق على الإطلاق.

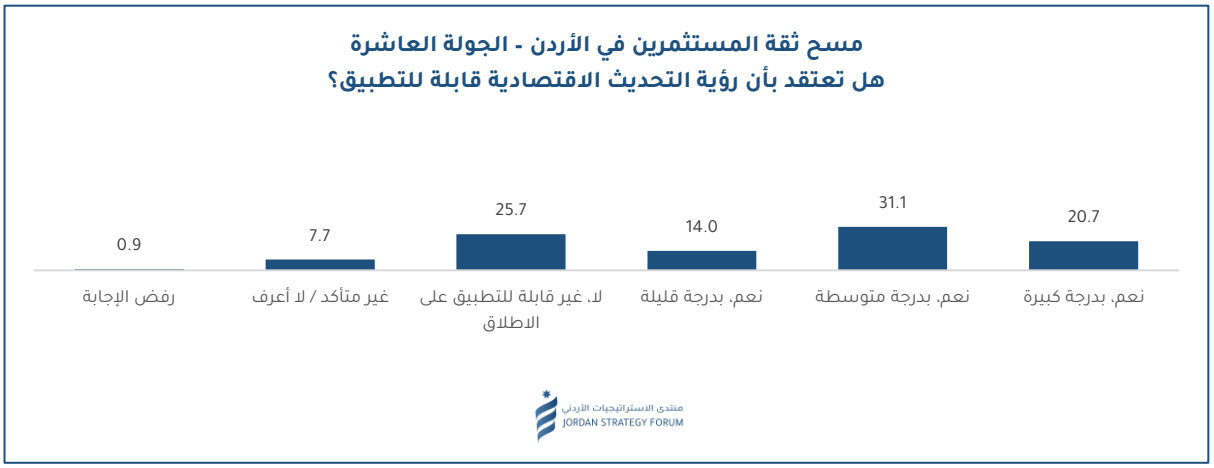

قطاعياً؛ يلاحظ بأن **75.6% من المستثمرين في القطاع الصناعي متفائلين حيال تطبيق رؤية التحديث الاقتصادي وبدرجات متفاوتة،** في حين أن القطاع التجاري من أقل القطاعات تفاؤلاً بتطبيق مخرجات الرؤية حيث **يعتقد 40.6% من المستثمرين في القطاع التجاري بأن رؤية التحديث الاقتصادي غير قابلة للتطبيق على الإطلاق**.

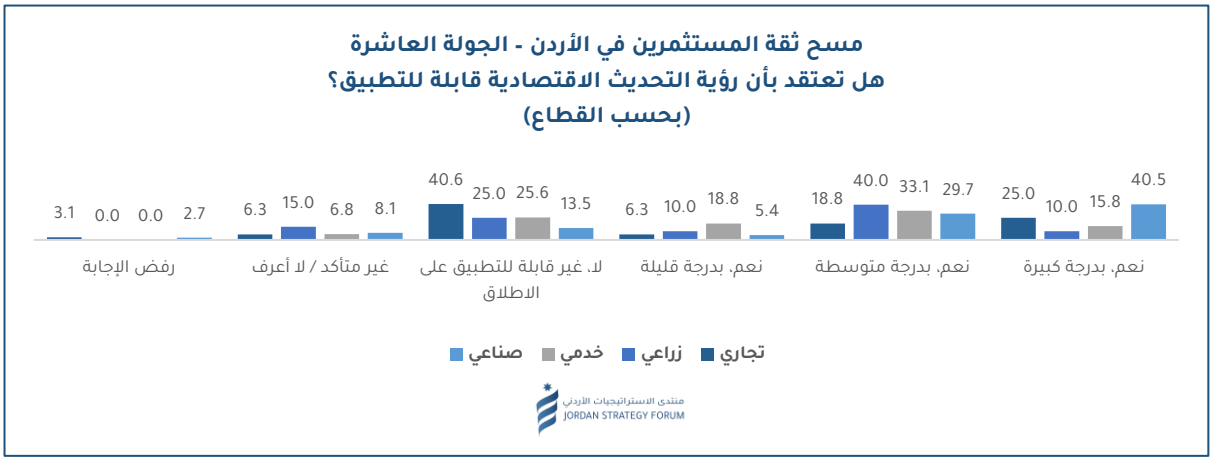

وفي ذات السياق، تم سؤال المستثمرين عن مدى قابلية تطبيق رؤية التحديث الاقتصادي بحسب حجم المنشأة، تشير نتائج المسح إلى أن **الشركات الكبيرة (51 فأكثر) والمتوسطة (11-50) أكثر تفاؤلاً من الشركات الصغيرة (10 فأقل) حيال تطبيق مخرجات الرؤية.**

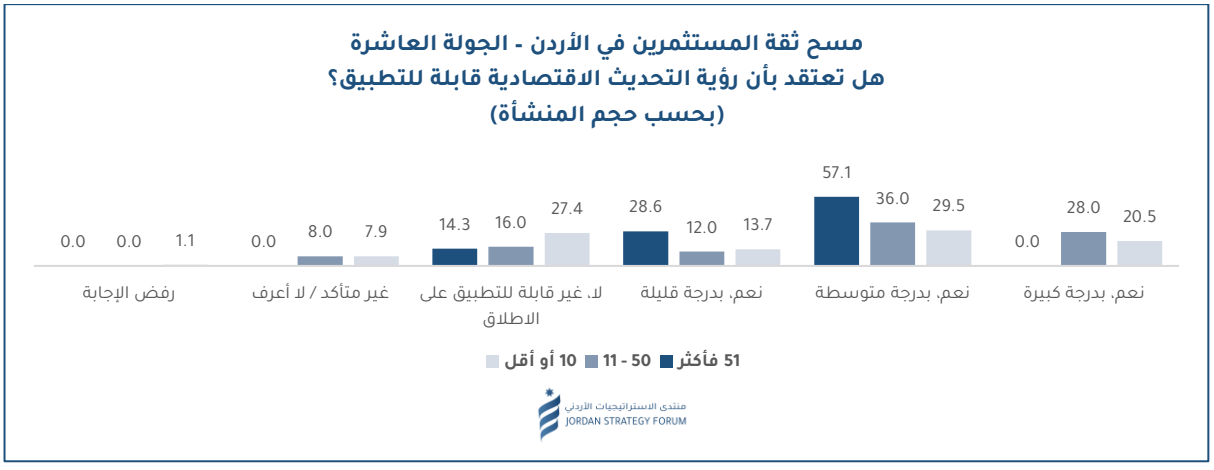

كما تم سؤال المستثمرين عما إذا كانت الحكومة قادرة على تنفيذ ما ورد في رؤية التحديث الاقتصادي؛ حيث **أشار 53.2% من المستثمرين إلى أن الحكومة ستكون قادرة على تنفيذ الرؤية**؛ في حين أشار 43.2% إلى عكس ذلك.

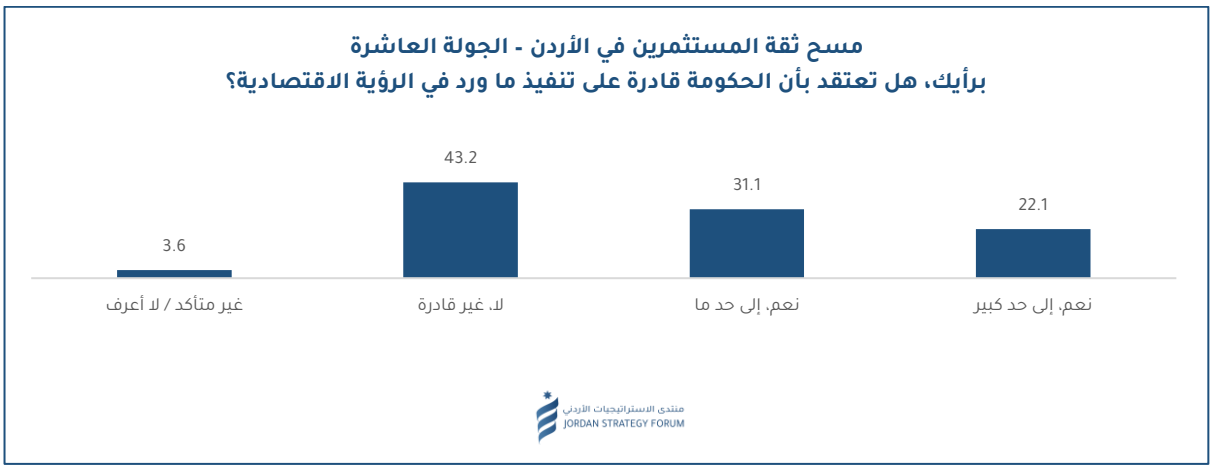

وبالتوازي مع السؤال السابق؛ من الملفت **بأن 71.4% من المستثمرين في الشركات الكبيرة أشاروا إلى أن الحكومة لن تكون قادرة على تنفيذ ما ورد في الرؤية**.

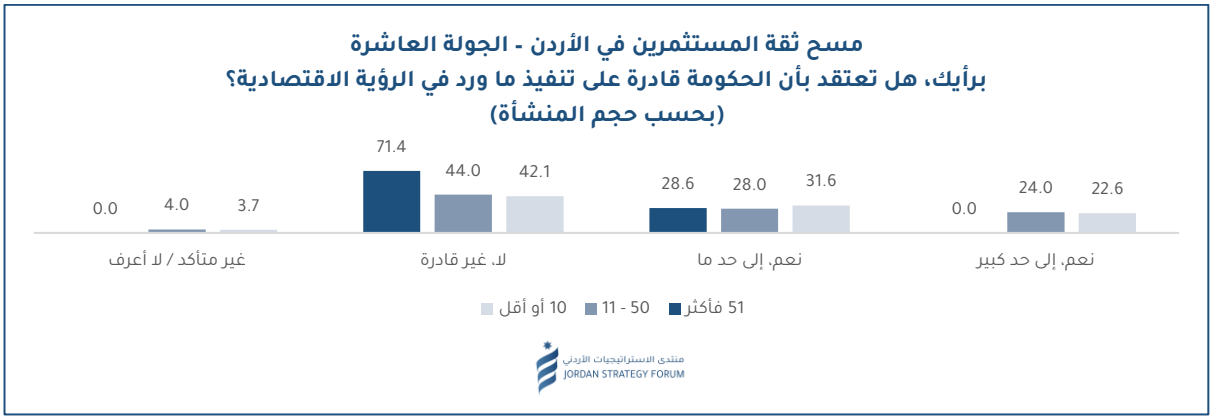

كما تم توجيه سؤال للمستثمرين لمعرفة توقعاتهم فيما إذا كان القطاع الخاص سيتفاعل مع مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي؛ **أشار نحو ثلثي المستثمرين إلى أن القطاع الخاص سيكون له دور فاعل في رؤية التحديث الاقتصادي**.

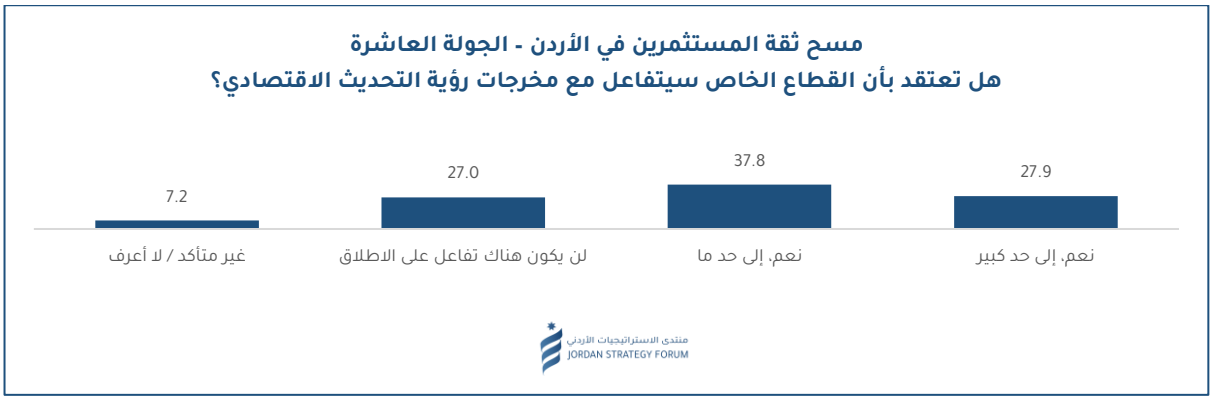

قطاعياً؛ تشير نتائج المسح إلى أن المستثمرين في القطاع الزراعي يعتقدون بأن القطاع الخاص لن يكون له أي تفاعل على الاطلاق في رؤية التحديث الاقتصادي، حيث أشار 40% منهم إلى ذلك. في حين أن المستثمرين في **القطاع التجاري يعتقدون بأن القطاع الخاص سيكون له دور فاعل في رؤية التحديث الاقتصادي**، حيث أشار 75% منهم إلى ذلك.

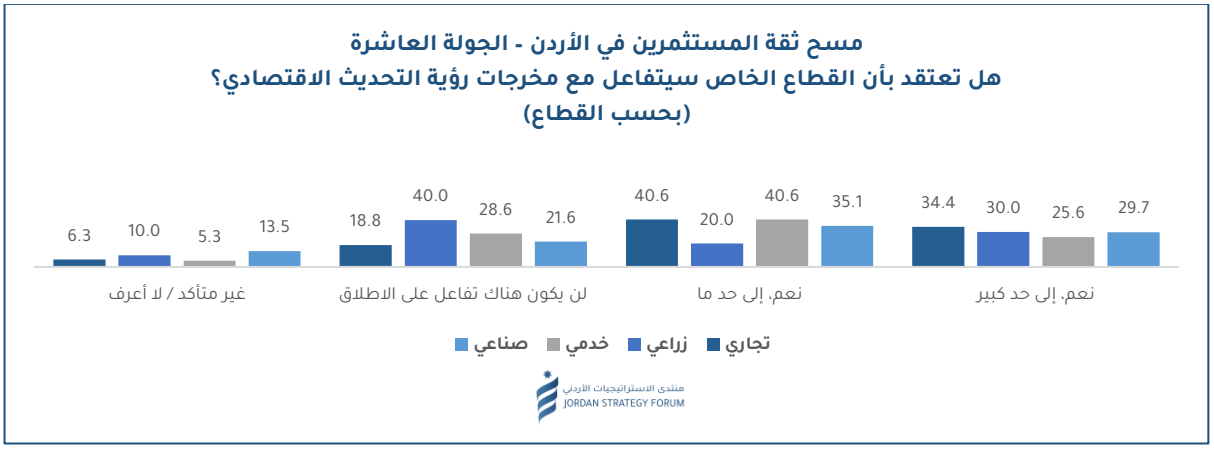

وبالنظر إلى هذه النتائج حسب حجم المنشأة، يلاحظ تقارب النسب بين مختلف الشركات من حيث الحجم؛ حيث تشير نتائج المسح إلى أن **غالبية المستثمرين على اختلاف أحجام شركاتهم يعتقدون بأن القطاع الخاص سيكون له دور فاعل في مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي**.

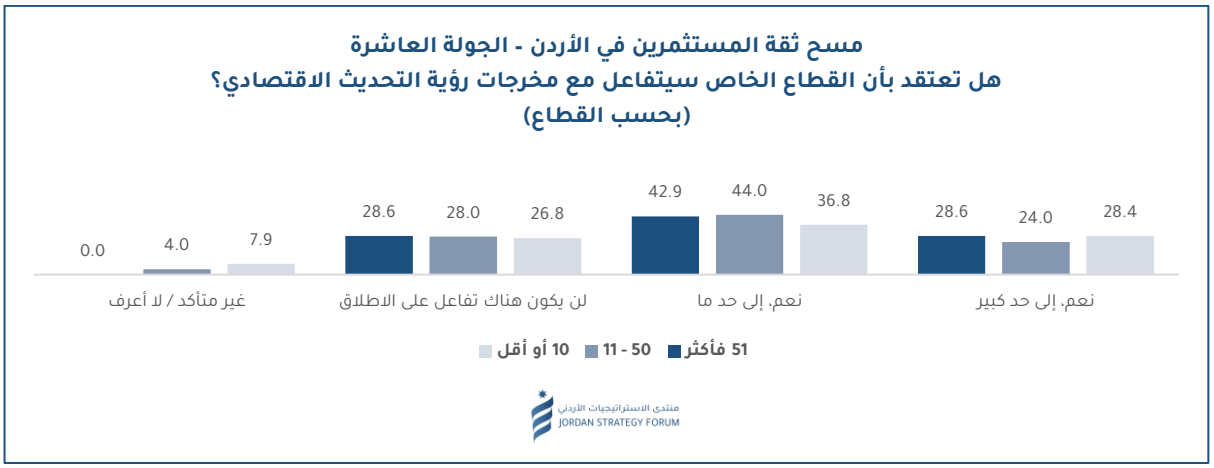

رؤية تحديث القطاع العام

في هذا المحور قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح بعض الأسئلة لمعرفة آراء المستثمرين حول رؤية التحديث قطاع العام، التي تم إطلاقها مؤخراً، وتقييم مدى تفاؤل المستثمرين حول مخرجات الرؤية خلال الفترة المقبلة.

قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين في الأردن عن مدى اطلاعهم حول رؤية تحديث القطاع العام، حيث عكست النتائج إلى أن **غالبية المستثمرين لم يكونوا على إطلاع عليها وبنسبة 64.4%**، مقابل 19.6% من المستثمرين أشاروا إلى اطلاعهم عليها.

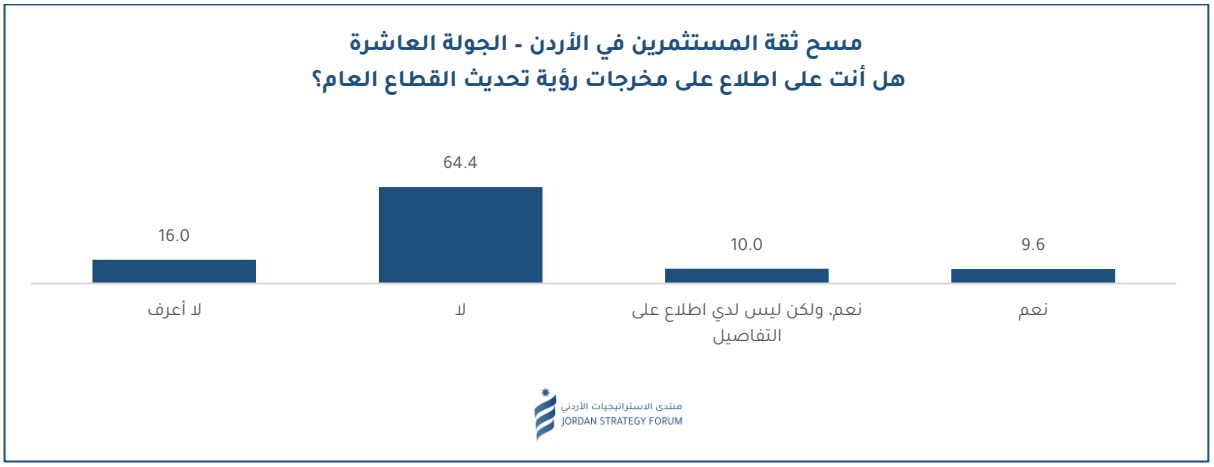

قطاعياً، تشير نتائج المسح إلى تقارب النسب بين مختلف القطاعات الاقتصادية فيما يتعلق بمدى اطلاعهم حول رؤية تحديث القطاع العام.

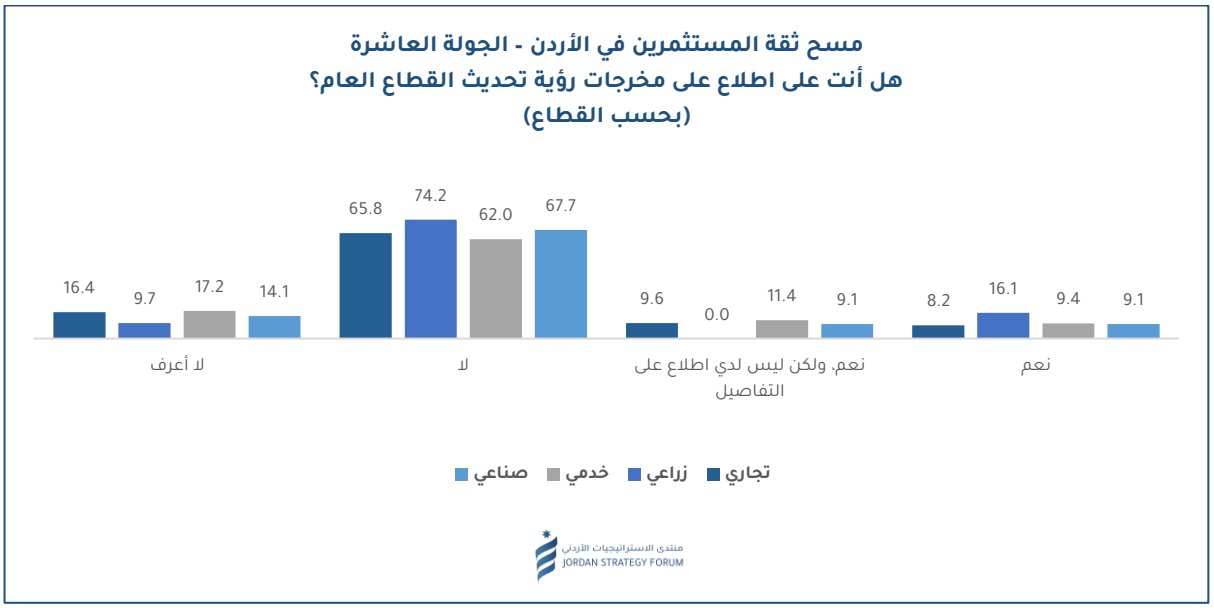

وبالنظر إلى النتائج بحسب حجم المنشأة، يلاحظ بأن **المستثمرين في الشركات الكبيرة كانوا على إطلاع أكبر على رؤية تحديث القطاع العام** بنسبة 42.9% من إجمالي الشركات الكبيرة، في حين أن المستثمرين في الشركات الصغيرة والمتوسطة كانوا على إطلاع أقل على مخرجات رؤية تحديث القطاع العام.

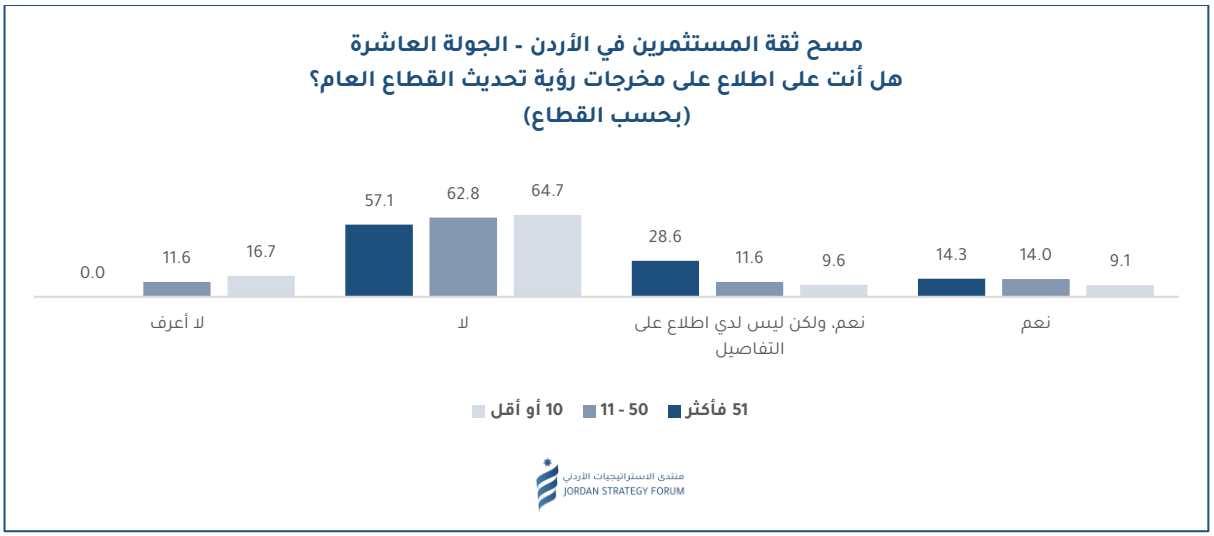

وفي ذات السياق، تم سؤال المستثمرين عن رأيهم حول أبرز المكونات التي ستحدث تغيراً فعلياً على أرض الواقع فيما يتعلق برؤية تحديث القطاع العام، إذ **أشار غالبية المستثمرين إلى أهمية التشريعات وبنسبة 40.8%، ثم الخدمات الحكومة وبنسبة 39.8%، تليها الإجراءات والرقمنة بنسبة 31.6%.**

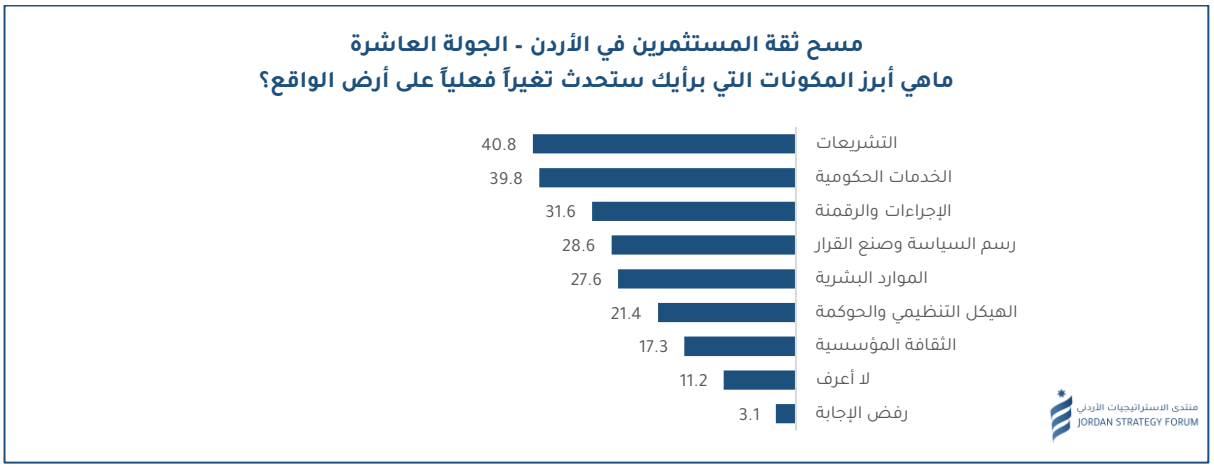

وبالنظر إلى آراء المستثمرين حول أبرز المكونات التي ستحدث تغيراً فعلياً على أرض الواقع فيما يتعلق برؤية تحديث القطاع العام وذلك بحسب حجم المنشأة، **عكست نتائج المسح بشكل واضح مدى أهمية أداء الخدمات الحكومية المقدمة وبنسبة 100%**؛ وهو ما يشير إلى ضرورة العمل على مخرجات رؤية تحديث القطاع العام بشكل يوائم تطلعات المستثمرين خلال الفترة المقبلة.

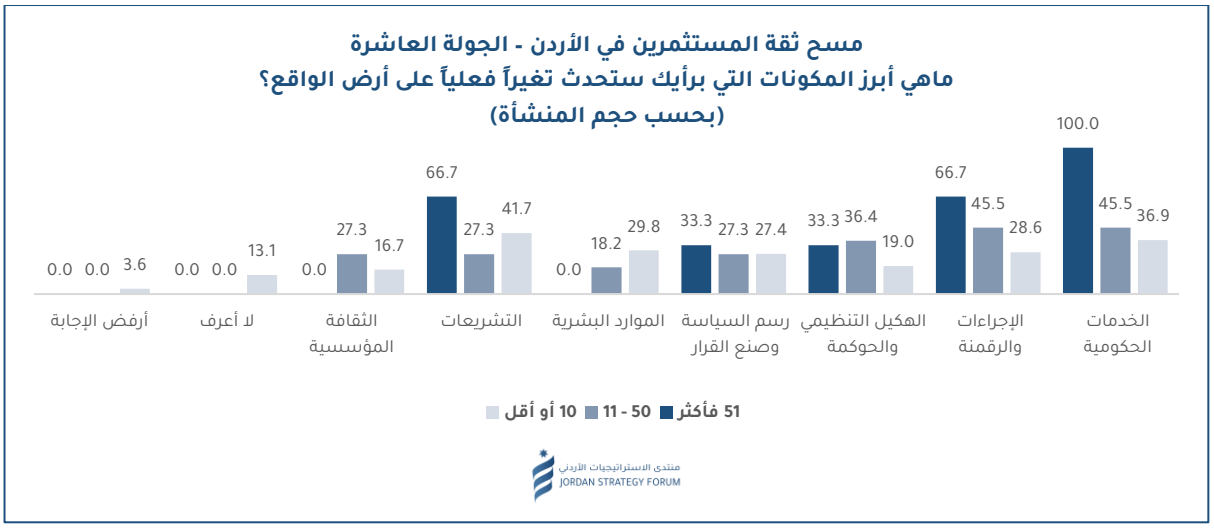

كما وقام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين عن مدى انعكاس خطة إصلاح القطاع العام على تيسير معاملاتهم وسهولة ممارسة الأعمال، حيث تشير نتائج المسح إلى أن **52.1% من المستثمرين يرون بأن خطة تحديث القطاع العام ستؤثر على معاملاتهم وبدرجات متفاوتة** (إلى حد كبير وإلى حد ما)؛ في حين أشار 37.8% من المستثمرين إلى أن الخطة لن تعمل على تيسير معاملاتهم.

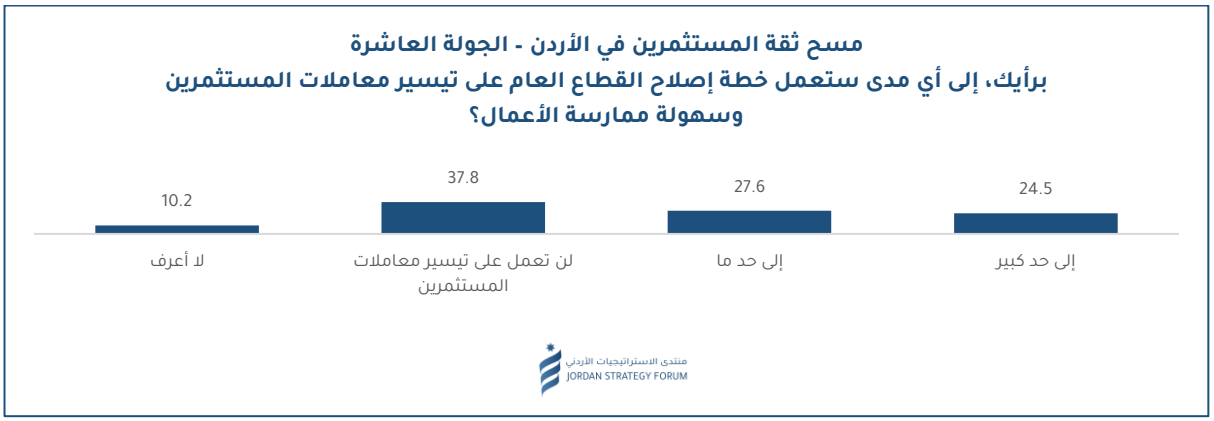

قطاعياً، تشير نتائج المسح إلى أن **المستثمرين في القطاع الزراعي هم الأقل تفاؤلاً برؤية تحديث القطاع العام،** حيث أشار 80% من المستثمرين إلى أنها لن تعمل على تيسير معاملاتهم. في حين أن القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الاقتصادية تفاؤلاً برؤية تحديث القطاع العام.

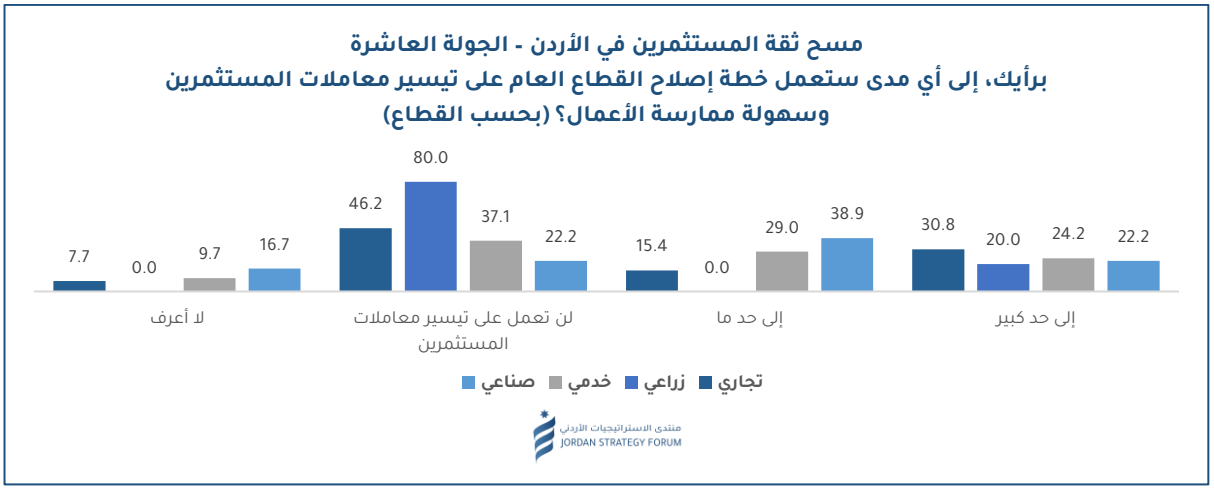

وبالنظر إلى حجم الشركات، تشير نتائج المسح إلى أن المستثمرين في الشركات الكبيرة هم الأقل تفاؤلاً برؤية تحديث القطاع العام، حيث أشار 66.7% منهم إلى أنها لن تعمل على تيسير معاملاتهم. في حين أبدى نحو 56% من الشركات الصغيرة تفاؤلهم حيال تيسير معاملات المستثمرين وسهولة ممارسة الأعمال.

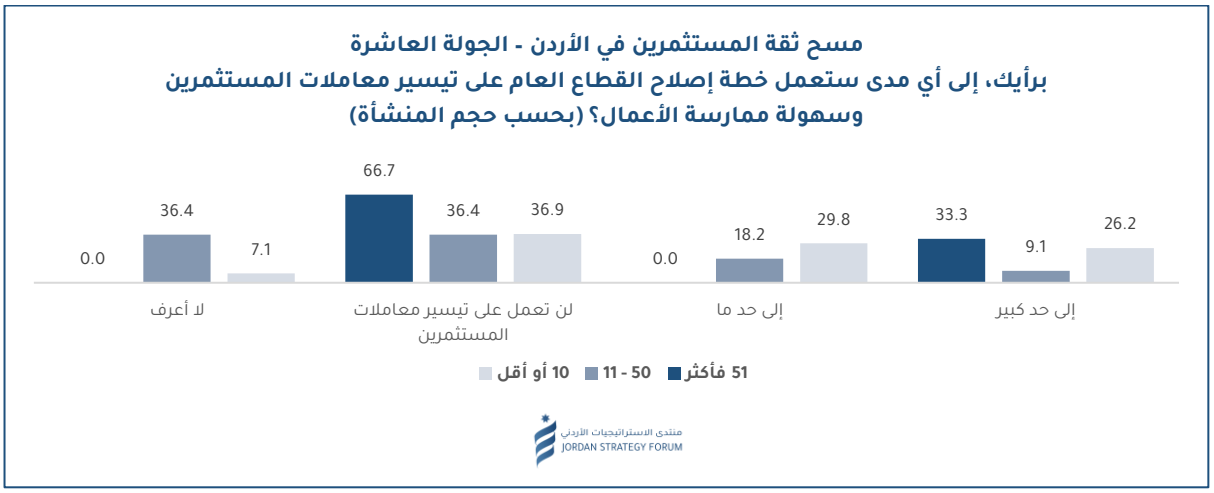

5. الملخص والاستنتاجات

تعكس نتائج مسح ثقة المستثمرين في موجته العاشرة تحسناً ملموساً في ثقة المستثمر بالبيئة الاستثمارية مقارنة بالمسوحات السابقة. إذ ارتفعت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي في الأردن خلال العام الحالي أفضل مقارنة بالعام السابق من 23.5% إلى 32% من المستجيبين، بواقع 9 نقاط مئوية. كذلك ارتفعت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح من 17.8% في الجولة السابقة إلى 23.4% فقط لهذه الجولة، وبواقع 6 نقاط مئوية.

ولمعرفة الدوافع وراء اعتقاد المستثمرين بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، فقد أرجع ما يزيد عن 28% ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية وتحسن بيئة الاستثمار والتجارة، كما أشار نحو 16.2% من المستثمرين بأن السبب في ذلك يعود إلى الأمن والأمان والاستقرار، فيما رأي 11.1% منهم بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح بسبب تحسن القرارات الحكومية واجراءاتها.

وقد انعكس هذا التحسن على ارتفاع مستوى التفاؤل لدى المستثمرين في البيئة الاستثمارية، إذ تظهر النتائج ارتفاعاً في نسبة المستثمرين الذين يرون بأن البيئة الاستثمارية مشجعة في الأردن من 27.1% إلى 32.6% لهذه الجولة، وبواقع 6 نقاط مئوية.

وفيما يتعلق بقيام المستثمرين بتوسيع أعمالهم أو تقليصها خلال العام 2022. فقد أظهرت نتائج المسح بأن النسبة الأعلى من المستثمرين (46.4%) قد أبقوا على أعمالهم كما هي. في حين ارتفعت نسبة من قاموا بتوسيع أعمالهم من 4.7% إلى 14.4%. مما يشير إلى ضرورة العمل على تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية للبدء في تخفيض معدلات البطالة المرتفعة حاليا.

وقد ظهر تباينا في الإجابات، عند قراءة العديد من المؤشرات، حسب القطاعات وحجم المنشآت. إلا أنه يمكن القول وبشكل عام، أن المستثمرين في القطاع الصناعي أظهروا تفاؤلاً أكبر في توقعاتهم بتحسن مستوى مبيعاتهم. في حين أن القطاع التجاري كان من أقل القطاعات تفاؤلاً. أما على صعيد حجم المنشآت، فقد كان لافتاً أن جانباً كبيراً من عدم الرضى جاء من الشركات الصغيرة التي شملها المسح؛ بينما أظهرت المؤسسات المتوسطة والكبيرة تفاؤلاً أكبر.

ولتشكيل صورة أوضح لدى الحكومة عما يمكن تبنيه من سياسات لمساعدة المستثمرين على توسيع أعمالهم، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول أبرز المعيقات التي تحد من توسع أنشطة أعمالهم. وقد أشار 34.2% من المستثمرين إلى أن ارتفاع الضرائب هو أحد أبرز هذه المعيقات؛ في حين أشار 26.8% إلى ارتفاع كلف مدخلات الإنتاج، وقال 22% من المستثمرين إلى تقلب التشريعات؛ كما وعلل 9.2% من المستثمرين ذلك إلى ارتفاع معدل الفائدة.

وعلى صعيد مستوى الرضى عن الإجراءات الحكومية الهادفة إلى التخفيف من تشجيع مستوى الاستثمار وتقليل التكاليف على المستثمرين، أظهرت نتائج المسح بأن هذه الإجراءات انعكست ايجاباً على المستثمرين؛ حيث تشير نتائج إلى أن 16.4% من المستثمرين استفادوا من تخفيض التعرفة الكهربائية، و15% من تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي للمنتسبين الجدد، 12.4% من المستثمرين قد استفادوا من توحيد الرسوم الجمركية.

وفي سياق الإجراءات الحكومية، تم سؤال المستثمرين عن آرائهم حول إلغاء أمر الدفاع رقم 6، والذي يوفر الحماية للعاملين من التسريح؛ كان لافتاً بأن 85.7% من المستثمرين في الشركات

الكبيرة يؤيدون إلغاء أمر الدفاع رقم 6، في حين أن نصف المستثمرين - تقريباً- في الشركات الصغيرة والمتوسطة أشاروا إلى ضرورة إبقاءه. كما وتبين نتائج المسح بأن المستثمرين في الشركات الصغيرة كانوا أكثر اعتقاداً بأن إلغاء أمر الدفاع رقم 6 سيؤدي إلى زيادة تسريح العمالة؛ على عكس المستثمرين في الشركات الكبيرة.

وفيما يتعلق برؤية التحديث الاقتصادي ورؤية تحديث القطاع العام، كان من المؤسف بأن 55% من المستجيبين لم يسمعوا برؤية التحديث الاقتصادي، و64% من المستجيبين لم يسمعوا برؤية تحديث القطاع العام.

وبالنظر إلى المستثمرين من الإناث؛ عكست نتائج المسح بأنهن أكثر تفاؤلاً حيال المستقبل مقارنة بالمستثمرين من الذكور؛ حيث أشارت 77% من المستثمرات الاناث إلى أن مبيعاتهم ستتحسن خلال الفترة القادمة مقارنة بـ 56% للمستثمرين الذكور. كما أن نسبة المستثمرات الاناث اللاتي أشرن إلى أن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل خلال الـ 12 شهراً القادمة كانت أعلى من المستثمرين الذكور بما نسبته 56% مقارنة بـ 43% للذكور. وقد كانت نسبة الاناث ممن أشرن إلى أن البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة مرتفعة أيضاً عند الإناث مقارنة بالمستثمرين الذكور بواقع 10% تقريباً. كما وظهر ذلك جلياً عند سؤال المستثمرين فيما إذا كانت الحكومة قادرة على تنفيذ ما ورد في الرؤية الاقتصادية بتأييد ما نسبته 82% من المستثمرين الاناث، مقارنة بـ 51% من المستثمرين الذكور.

بناءً على كل ما سبق، لا بد من الإشارة إلى أن السنوات الثلاث القادمة تتطلب جهداً مضاعفاً من الحكومة لاطلاع المستثمرين (وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة) على مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام. كما سيساهم الاسراع في تنفيذ المبادرات المدرجة ضمنهما، بتحسين الاقتصاد، وتطوير قطاع عام قادر وممكّن على تولي مهامه بكفاءة وفاعلية؛ مما ينعكس إيجاباً على تحسين الخدمات الحكومية وبيئة ممارسة الأعمال، ويزيد من ثقة المستثمر في البيئة الاستثمارية في الأردن.

منتدى الاستراتيجيات الأردني

JORDAN STRATEGY FORUM

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan